الحدث

تضغط الولايات المتحدة للمضي بمقترح وقف الحرب في غزة الذي عرضه الرئيس الأميركي جو بايدن، يوم الجمعة الماضي، قائلاً إنه مقترح إسرائيلي، لكنه أضاف إليه لمساته وتفسيراته. وقدمت واشنطن مسودة مشروع قرار لمجلس الأمن لدعم المقترح، تبين أنها لا تتضمن تفاصيل بنود بايدن

اتفاق غزة

مشروع قرار أميركي يتجاهل بنود بايدن

نيويورك ـ **ابتسام عازم**
حيفا ـ **نايف زيداني**
القاهرة ـ **العربي الجديد**
الدوحة ـ **انور الخطيب**

تحاول الإدارة الأميركية دفع مقترح وقف إطلاق النار في غزة الذي أعلنه الرئيس الأميركي جو بايدن، الأسبوع الماضي، في ظل التباين الذي يتضح يوماً بعد يوم بين التفسيرات التي قدمها بايدن للمقترح الذي قال إنه إسرائيلي، وبين موقف الاحتلال الذي يتولى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو التأكيد عليه، فيما بات جلياً أن الخلاف يتركز خصوصاً حول كيفية الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية من الاتفاق إذا ما جرى المضي به، وما إذا كان هذا الانتقال تلقائياً، كما حاول بايدن تفسيره، أم يخضع لما سيجري من مفاوضات في المرحلة الأولى، بحسب التصور الإسرائيلي، مع تأكيد مكتب نتنياهو، في الأيام الماضية، أن الحرب في غزة ستستمر حتى يتم تحقيق جميع «الأهداف» إسرائيل، بما في ذلك تدمير قدرات حركة حماس. وبرز أمس تهرب الولايات المتحدة من تحويل تفسير بايدن الشفهي لـ«المقترح الإسرائيلي» إلى نص مكتوب، إذ وزّعت مسودة مشروع قرار على الدول الأعضاء في مجلس الأمن، التابع للأمم المتحدة، قالت إنه يدعم المبادئ الواردة في مقترح بايدن، فيما لم تتطرق إلى تفاصيل تلك المبادئ. وفي وقت ترمي فيه واشنطن الكرة في ملعب «حماس»، محاولة تصويرها أنها من تؤخّر المضي بالمقترح، على عكس ما تؤكده الوقائع، قالت دولة قطر إنها تنتظر «موقفاً واضحاً» من الطرفين حيال مقترح الهدنة، معتبرة أن هناك تشابهاً كبيراً في الأفكار والمقترحات المقدمة سابقاً والمقترحات التي أعلنها بايدن. علماً أن «حماس» سبق أن وافقت الشهر الماضي على مقترح لوقف النار، تنصل منه الاحتلال، فيما أعلنت الحركة أنها تنظر بإيجابية إلى مقترح بايدن لها قبول اقتراح بايدن بشأن القطاع، على اعتبار أن الحركة هي التي تعوق التوصل إلى اتفاق. وأضاف أن إسرائيل غير معنية بالتوصل إلى صفقة جادة، ولا تزال تراوغ تحت الغطاء الأميركي الذي يساهم في التضليل.

من جهته شدّد المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية، ماجد الأنصاري، في المؤتمر الصحافي الأسبوعي، أمس، على أن الاتصالات مستمرة بين مختلف الأطراف للاتفاق على صفقة تبادل الأسرى ووقف إطلاق النار في قطاع غزة، معتبراً أن مقترحات بايدن تشبه مقترحات سابقة لوقف إطلاق النار، وهي قريبة من مطالب الطرفين (إسرائيل والمقاومة). وأضاف أن «الاجتماعات المباشرة بين المفاوضين الرئيسيين لم تبدأ بعد». وفي تصريحات إضافية، قال الأنصاري إن الجانب القطري تسلم مقترحاً إسرائيلياً يعكس مبادئ اتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، كما ذكرها الرئيس الأميركي جو بايدن، ونقلها لحركة حماس. وكان أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني قد بحث مع بايدن هاتفياً، مساء أول من أمس، تطورات الحرب، و«جهود البلدين نحو التوصل لاتفاق وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة». وفق الديوان الأميري، فيما قال بايدن إن «حماس هي العقبة الوحيدة أمام اتفاق هدنة مع إسرائيل في غزة، وحضّ قطر على الضغط على الحركة لقبولها»، وفق البيت الأبيض.

في موازاة ذلك، اطلعت مراسلة «العربي الجديد» في نيويورك على نسخة مسربة من مسودة الاتفاق التي وزعتها الولايات المتحدة على أعضاء مجلس الأمن، وأبرز ما تنص عليه الناقط «على أهمية الجهود الدبلوماسية المستمرة التي تبذلها مصر وقطر والولايات المتحدة بهدف التوصل إلى وقف الأعمال العدائية في غزة، وإطلاق سراح الرهائن (المحتجزين الإسرائيليين)، وزيادة توفير وتوزيع المساعدات الإنسانية الإضافية». كما تشمل ترحيب مجلس الأمن «بالصفقة الجديدة التي جرى الإعلان عنها في 31 مايو/أيار الماضي (ما قدمه بايدن يوم الجمعة الماضي)، ويدعو حماس إلى قبولها بالكامل وتنفيذها دون تأخير ودون شروط». وتشير إلى أن مجلس الأمن «يلاحظ أن التنفيذ السريع لهذه الصفقة سيُمكن من وقف إطلاق النار، وانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق المأهولة بالسكان في (قطاع) غزة، وإطلاق سراح الرهائن، وزيادة المساعدات الإنسانية، واستعادة الخدمات الأساسية، وعودة النازحين الفلسطينيين إلى شمال (قطاع) غزة». كذلك تنص على تأكيد مجلس الأمن على «أهمية التزام الأطراف بشروط الصفقة بمجرد الاتفاق عليها، بهدف تحقيق وقف دائم للأعمال العدائية، ويدعو جميع الدول الأعضاء والأمم المتحدة إلى دعم تنفيذها».

مقتل ثلث المحتجزين

أظهر احصاء حكومي إسرائيلي، أمس الثلاثاء، أن إسرائيل تعتقد أن أكثر من ثلث الرهائن المتبقين في قطاع غزة لقوا حتفهم، فيما لا يزال هناك 120 محتجزاً، من أصل نحو 250 أُسروا في عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وأعلن مسؤولون إسرائيليون وفاة 43 من المحتجزين، من دون استعادة جثثهم، بناءً على معلومات من مصادر مختلفة، بما في ذلك معلومات مخابرات وكاميرات مراقبة أو مقاطع فيديو التقطها مارّة وتحليلات للأدلة.

الأخير، متمسكة بمطلبها في وقف الحرب. وقال القيادي في «حماس»، سامي أبو زهري، في تصريحات صحافية أمس، إن الحركة تستهجن دعوات واشنطن والغرب

> قطر تسلّمت مقترحاً إسرائيلياً يعكس أفكار بايدن وتنقله لـ«حماس»

> سامي أبو زهري: إسرائيل لا تزال تراوغ بغطاء أميركي

للحديث تتمة...

هل من شبه بين بايدن وديغول؟

عثمان لحياني

من حيث الموقف، هناك بعض الشبه بين الرئيس الأميركي جو بايدن والرئيس الفرنسي الأسبق شارل ديغول، في علاقة بالمبادرة إلى صفقة سلام بعد فشل الخيار الدموي، وبموقف بنيامين نتنياهو وغلاة المستوطنين المعترضين على صفقة وقف إطلاق النار مع المقاومة، نظير الموقف نفسه لغلاة الاستعمار في الجزائر عام 1961. عندما اشتدّ وقع الثورة الجزائرية على فرنسا سياسياً وعسكرياً، وحدث استنزاف لمقدّرات الجمهورية التي باتت على وشك السقوط، وانكشفت سوأة الاستعمار وممارساته البغيضة وحشدت الكثير من دول العالم جهدها لإسناد القضية الجزائرية، لم يجد ديغول غير الإقرار بواقع الهزيمة السياسية وبالواقع العسكري الذي فرضته ثورة الجزائر، كان هذا تقدير ديغول في باريس، بينما ممثلوه من العسكريين وقادة الجيش الاستعماري وغلاة المستوطنين في الجزائر، كان لهم موقف مختلف. إذ رفضوا أي مسار تفاوض سياسي مع جبهة التحرير يقود إلى استقلال الجزائر وفصلها عن فرنسا. في عام 1961، وعشية دخول مفاوضات الاستقلال مرحلتها الجدّية والأخيرة، أعلن قادة الجيش الفرنسي في الجزائر بقيادة الجنرال موريس شال الانقلاب على حكومة باريس وديغول، الذي وصفه «بانقلاب أربعة رجال». يدور التاريخ في الحلقة نفسها والرجال الأربعة يوجدون في تل أبيب أيضاً، بنيامين نتنياهو وبتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير ويوآف غالانت، وخلفهم المستوطنون وتجّار الحروب، الذين يصرّون على معاكسة الوقائع والاستمرار في الحرب. يرى بايدن مثلما ديغول، أنهيار الموقف وانسداد الخيارات الاحتلالية، مع اشتداد ضربات المقاومة وتألقها على الصعيد الميداني، ويرى، بوضوح، كيف قفزت غزّة من الخريطة لتصبح داخل الساحة الأميركية المقبلة على انتخابات رئاسية، وكيف بدأ حلفاء إسرائيل من المجتمعات الغربية والمنتظم الدولي ينسلّون من حولها ويتنصّلون منها. لذلك فهو يعرض صفقة لمنع مزيد من الحريق في جبهة أميركا وإسرائيل، بينما نتنياهو مثل ذاك الجنرال الفرنسي موريس، عيناه مشدودتان إلى الإسفلت، ولا ينظر إلا عند قدميه اللتين ستقودانه إلى مصير سياسي محتوم، وإلى المحاكمة آجلاً أو عاجلاً.

وبايدن مثل ديغول أيضاً، لا يعرض صفقة سلام لأجل السلام، أو لتجنّب ويلات الحرب والحد من آلام المدنيين وإنهاء، مأساة إنسانية أو الحفاظ على مقدّرات، بل لأن هذه الصفقة هي سترة إنقاذ بحد ذاتها للرجيب الإسرائيلي، ومحاولة لتحسين صورة أميركا صانعة سلام ومبادرة بالحلحلة.

فلسطينيون أمام مبانٍ مدمرة في مدينة غزة، 27 مايو الماضي (داود أبو الكاس/ الأناضول)

ويبدو أن المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار، تشكّل المعضلة الأساسية بالنسبة لدولة الاحتلال، التي تعتقد أنها قد تؤدي إلى إنهاء الحرب قبل تحقيق الأهداف التي وضعتها. وتشمل المرحلة الثانية، بحسب تصور بايدن، استكمال تبادل المحتجزين، بمن فيهم الجنود، وإدامة وقف النار. وإذا كان بايدن قد لفت إلى وجود العديد من التفاصيل التي يجب التفاوض بشأنها للوصول إلى المرحلة الثانية، لكنه أوحى بانتقال تلقائي إليها، فإن إسرائيل تصر على أن تنفيذ المرحلة الثانية «يبدأ فقط بعد التوصل إلى تفاهمات حول شروط وقف إطلاق النار»، وبكلمات أخرى يعني هذا استمرار الحرب. ويتضح رفض نتنياهو التصور الأميركي، مما قاله خلال جلسة لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، أول من أمس، بشأن وجود تفاصيل أخرى لم يعرضها الرئيس الأميركي للجمهور». وذكر منها أن «إسرائيل وحماس ستدخلان بعد 16 يوماً من انطلاق المرحلة الأولى من الهدنة مفاوضات للحديث حول استمرار شروط الصفقة»، وهو ما يعني عملياً أن الانتقال للمرحلة الثانية، من وجهة نظره، لن يكون فورياً وتلقائياً. في غضون ذلك، ذكرت إذاعة ريشيت بيت، التابعة لهيئة البث الإسرائيلية، أمس، أنه على خلفية الضغط السياسي من قبل الوزيرين إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش بحل الحكومة إذا جرى المضي بصفقة سيئة، كما يصفانها، يجري نتنياهو والمسؤولون في مكتبه، محادثات مع أعضاء كنيست من حزب الليكود الذي يتزعمه نتنياهو، والذين يصنّفون ضمن من يمكن أن يعارضوا الصفقة، لإقناعهم بقبولها. وتنضم هذه المحادثات إلى تلك التي يجريها نتنياهو مع وزراء في الحكومة، وأعلن عدد من الوزراء في الليكود، وكذلك في أحزاب الحريديم (المتشددين)، مثل شاس، دعمهم مقترح الصفقة.

ميدانياً، تواصل التصعيد الإسرائيلي أمس في القطاع، إذ أعلنت وزارة الصحة في غزة، أمس، أن جيش الاحتلال ارتكب، خلال 24 ساعة سبع مجازر ضد المدنيين، راح ضحيتها 71 شهيداً و182 مصاباً، ما يرفع حصيلة العدوان إلى 36550 شهيداً و82959 مصاباً منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وشمل القصف والعمليات العسكرية الإسرائيلية، خصوصاً وسط القطاع وجنوبه. أما في رفح، فقد كثّف الجيش الإسرائيلي غاراته الجوية والمدفعية على مناطق شرق ووسط وغرب المدينة، وسط تحركات بالآليات في مخيم يبنا ومنطقة العودة والجنينة شرق ووسط رفح. في المقابل، أعلنت كتائب القسام (الذراع العسكرية لحركة حماس) عن استهداف حفار عسكري وديابتين من نوع «ميركافا» تابعين للاحتلال الإسرائيلي، بقذائف «الياسين 105»، في مخيم يبنا بمدينة رفح. وقالت سرايا القدس إنها قصفت بقذائف الهاون مقر قيادة وسيطرة «تابعاً للعدو الصهيوني في موقع أبو عريبان بمحور نتساريم»، كما استهدفت «بصواريخ 107 قوات وآليات العدو المتمركزة في محيط تل زعرب جنوب غربي مدينة رفح».

وفي الأثناء برز أمس، قول بايدن لمجلة تايم الأميركية «إن هناك ما يكفي من الأسباب التي تجعل الناس يستنتجون أن نتنياهو يعمل على إطالة أمد الحرب، من أجل الحفاظ على بقائه السياسي». وأضاف أن «نتنياهو يتعرض لضغوط هائلة بشأن الرهائن، لذا فهو مستعد لفعل أي شيء لاستعادتهم»، من جهة أخرى «يجب أن يكون هناك انتقال إلى حل الدولتين، وهذا هو خلافي الأكبر مع نتنياهو». وقال إن الخلاف مع نتنياهو «يتعلق بما سيحدث بعد الحرب»، معتبراً أن «حماس هي المسؤولة عن عدم تنفيذ الصفقة، وبإمكانها إنهاء هذا الأمر غداً».

تأييد مقترح الهدنة

عبّر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك، أمس الثلاثاء، عن تأييده لمقترح الهدنة في غزة، واصفاً الوضع في القطاع بأنه «أكثر من كارثي». وأضاف في مؤتمر صحافي في ختام زيارة استمرت يومين في مالزيا: «لا يسعنا إلا أن نأمل في أن يتحقق ذلك نظراً إلى الوضع الإنساني». كذلك دعا وزير الخارجية المصري، سامح شكري، الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى التجاوب مع المقترح الذي أعلنه الرئيس الأميركي جو بايدن.

إلى جانب تكرار التزام المجلس «الثابت اليوم هو حماس». كذلك قال مستشار الأمن القومي بالبيت الأبيض، جون كيربي، أول من أمس، إنه لا يتفق مع نتنياهو، حول وجود «فجوات» بين المقترح الذي أعلنه بايدن وبين المقترح الإسرائيلي. وأضاف: «حان الوقت للانتقال إلى المرحلة التالية، دعونا نمضي قدماً إلى المرحلة الأولى التي تتضمن وقف إطلاق النار لمدة 6 أسابيع، وإطلاق سراح بعض الأسرى، والسماح بدخول 600 شاحنة مساعدات إلى القطاع)، وبعد ذلك يمكننا التحرك نحو المرحلة الثانية، ووقف دائم لإطلاق النار».

وفي 31 مايو/أيار الماضي (ما قدمه بايدن يوم الجمعة الماضي)، ويدعو حماس إلى قبولها بالكامل وتنفيذها دون تأخير ودون شروط». وتشير إلى أن مجلس الأمن «يلاحظ أن التنفيذ السريع لهذه الصفقة سيُمكن من وقف إطلاق النار، وانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق المأهولة بالسكان في (قطاع) غزة، وإطلاق سراح الرهائن، وزيادة المساعدات الإنسانية، واستعادة الخدمات الأساسية، وعودة النازحين الفلسطينيين إلى شمال (قطاع) غزة». كذلك تنص على تأكيد مجلس الأمن على «أهمية التزام الأطراف بشروط الصفقة بمجرد الاتفاق عليها، بهدف تحقيق وقف دائم للأعمال العدائية، ويدعو جميع الدول الأعضاء والأمم المتحدة إلى دعم تنفيذها».

رصد

5 شهداء في الضفة الغربية

رام الله ـ **العربي الجديد**

شنّت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، حملة اعتقالات واسعة في الضفة الغربية، التي شهدت بين صباح أمس وعصر أول من أمس الثلاثاء، سقوط 5 شهداء في محافظة طولكرم، شمال غرب الضفة، ومخيم بلاطة بمحافظة نابلس، شمال الضفة. ولم تكتف حكومة الاحتلال، بإعدام 5 شبان ميدانياً في الضفة في غضون 24 ساعة، بل حرّضت مجدداً على لسان وزير الأمن يوآف غالانت، على تحميل المستوطنين السلاح، مؤججة كالعادة المزاعم التي ترخّص لتسليح المستوطنين. واستشهد الشابان عبد الفتاح صلاح الدين جبارة وأحمد مصطفى محمد رجب، فجر أمس، برصاص قوات الاحتلال التي أطلقت النار عليهما قرب حاجز «نيتساني عوز» المقام غرب طولكرم شمال غربي الضفة، ثم احتجزت جثمانيهما. وقال جيش الاحتلال في بيان إنه قتل فلسطينيين زعم أنهما «مسلّحان» في منطقة طولكرم، وأنهما اقتربا من منطقة جدار الفصل العنصري على خطوط التماس مع أراضي الداخل المحتل، في محاولة لإطلاق النار نحو مستوطنات الاحتلال في المنطقة داخل الخط الأخضر. وزعم بيان جيش الاحتلال، أن الشهيدين رجب وجبارة، اقتربا من «السياج الأمني من جهة طولكرم بهدف تنفيذ عملية إطلاق نار تخريبية نحو بلدات إسرائيلية حيث تمكن كمين للجنود من وحدة 636 من تصفيتهما ومصادرة السلاح الذي كانا بنيوان استخدامه». وأضاف أن قواته تعمل «على مدار الساعة لإحباط كل محاولة لاستهداف مواطني دولة إسرائيل». كما اقتحمت قوات الاحتلال إثر العملية الحي الغربي لمدينة طولكرم، ونشرت القناصة في المنطقة، مطلقة الأعيرة النارية بكثافة تجاه كل شيء متحرك. وزار وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت مستوطنة بات حيفر المخادية لطولكرم، مزايداً من هناك على وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير الذي قاد حملة لتسليح المستوطنين، إذ قال غالانت: «سنقيم فرق تدخّل مدرّبة ومجهّزة من السكان». والشهيدان رجب وجبارة من مخيم طولكرم، ونعتهما «كتائب الأقصى (الجناح العسكري لحركة فتح) - طولكرم» في بيان، قائلة إنهما «ارتقيا أثناء تنفيذهما عملية إطلاق نار على حاجز نتساني عوز... موقعين ثلاث إصابات مؤكدة في صفوف جنود العدو». وكان سبق استشهاد الشابين الفلسطينيين من طولكرم، سقوط 3 شهداء، في مخيم بلاطة أثناء اقتحام قوات الاحتلال، عصر أول من أمس المخيم والمنطقة الشرقية من مدينة نابلس، حيث دارت مواجهات بين هذه القوات والشبّان المقاومين. واستشهد الشاب أحمد عمر الخضري (30 عاماً)، أمس، ووري الثرى، في مخيم بلاطة، متأثراً بجروح حرجة أصيب بها برصاص الاحتلال في الصدر، مساء أول من أمس، في محيط المخيم. وكان سبقه استشهاد الشاب أدم فراج (الذي نعته كتائب شهداء الأقصى)، إثر إصابته خلال اشتباك مع قوات الاحتلال في نابلس، علماً أن شرطة الاحتلال أعلنت في بيان أن قوة من مستعربين اغتالت «أحد كبار المطلوبين في نابلس وأصابت عدداً من المسلحين»، حيث تمّت مداهمة صالة أفراح في شارع القدس القريب من المخيم، كما استشهد الشاب معتز النابلسي برصاص الاحتلال خلال الاقتحام، فيما نقل موقع عرب 48 عن مصادره المحلية، تأكيدها سقوط 9 جرحى في العملية، ونقلهم إلى مستشفيات نابلس. وإثر ذلك، اقتحمت قوات الاحتلال شرق مدينة نابلس، وتحدثت شرطة الاحتلال في بيان، عن قيام «قوات حرس الحدود في يهودا والسامرة (التسمية التوراتية للضفة) بالتعاون مع قوات الجيش، وبتوجيه استخباري دقيق من الشاباك في مدينة نابلس، بأجهاط الإرهاب واعتقال مطلوب بارز». وتزامناً مع ذلك، أعلنت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، أمس، جولتي اقتحام صباحية ومسائية، لباحات المسجد الأقصى، بحماية قوات الاحتلال، حيث نفذوا جولات استفزازية فيها، وأدوا طقوساً تلمودية.

> غالانت: سنقيم فرق تدخّل مجهّزة من السكان في مستوطنة بات حيفر

تقرير

بن غفير يقود «مسيرة الأعلام» اليوم

القدس المحتلة ـ **محمد عبد ربه**
حيفا ـ **العربي الجديد**

حوّلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، وشرطته، أمس الثلاثاء، البلدة القديمة في القدس المحتلة، مجدداً، إلى ما يشبه الثكنة العسكرية، وذلك عشية «مسيرة الأعلام» الاستفزازية، التي يعتزم المستوطنون اليوم الأربعاء، تنظيمها، احتفالاً بما يسمّونه قيام دولة الاحتلال «يوم القدس»، في إشارة إلى احتلال الشطر الشرقي من القدس، عقب نكسة عام 1967. وحتى يوم أمس، كان واضحاً أن تحريض وزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف، إيتمار بن غفير، الذي سيشارك في المسيرة الاستفزازية المرتقبة، نجح في توجيه هذه المسيرة، لتمر اليوم بمنطقة باب العامود في البلدة القديمة، كما هدّد أمس باقتحام الأقصى، ما يجعل اليوم الأربعاء مفتوحاً على كل الاحتمالات في القدس المحتلة. واستكملت شرطة الاحتلال، أمس، في القدس، إجراءاتها وتدابيرها الأمنية المشددة، استعداداً لـ«مسيرة الأعلام» التي يتوقع أن يشارك فيها عشرات الآلاف من الإسرائيليين، غالبيتهم من مستوطنات الضفة الغربية والقدس ممن ينتمون إلى تيار «الصهيونية الدينية» المتطرفة.

وفي إطار تدابيرها، قرّرت شرطة الاحتلال نشر أكثر من 3 آلاف شرطي وجندي والمئات من الحرس الحدودي الذي سيؤمن الحماية والأمن للمشاركين في هذه المسيرة السنوية، وقرّرت اعتبارا من ظهر اليوم، إغلاق الطريق من منطقة باب العامود إلى باب الساهرة مقابل مركز شرطتها، نحو متحف روكفلر، حيث سيُغلق شارع السلطان كلياً إضافة إلى منطقة باب العامود. وجهزت شرطة الاحتلال لهذا الغرض المئات من الحواجز الحديدية لاستخدامها في إغلاق محاور الطرق حول البلدة القديمة، علماً أن «مسيرة الأعلام» يفترض أن تنطلق اليوم في الساعة الرابعة بعد الظهر من منطقة فندق الملك جورج، وصولاً إلى التجمع الرئيسي في ميدان صفرا (بلدية القدس) في القطاع الغربي من المدينة، ومن هناك باتجاه باب العامود حيث يتوقع إجراء الرقصة الاستفزازية المركزية بحدود الساعة السادسة مساءً. وفي الساعة السابعة، ستتركز المسيرة، بحسب روزنامتها، في حائط البراق، لتلتقي مسيرة أخرى للمستوطنات (إناث) قادمة من باب الخليل. ومع إعلان بن غفير نيته المشاركة في المسيرة، وتأكيده أنها ستتوقف في باب العامود، يرى المقدسيون أن هذا الإعلان يشكل تحدياً واستفزازاً لمشاعرهم لما عهدوه منه من عنصرية وتطرف واعتداء عليهم كما كان الحال عليه في حيّ الشيخ جراح بالقدس سابقاً. وفي البلدة القديمة، أخطرت شرطة الاحتلال أصحاب المحلات التجارية في إغلاق محلاتهم بالتزامن مع بدء انطلاق المسيرة. وسبق ذلك قيام طواقم من الضريبة وبلدية الاحتلال بحملة دهم للمحلات التجارية في هذه الأسواق بالبلدة القديمة، تخللتها مصادرة بضائع. وبدأت بالفعل مجموعات كبيرة من المستوطنين، منذ ظهر أمس، بالتوافد إلى القدس، ليتجمعوا لاحقاً قرب موقع انطلاق اليوم في ميدان «سفيرا». كذلك رُصدت عشرات الحافلات المنطلقة من مستوطنات في الضفة الغربية إلى القدس، أمس، وذلك بحماية دوريات عسكرية وشرطية.

وهدّد بن غفير، أمس، في حديث لإذاعة جيش الاحتلال، باقتحام المسجد الأقصى، خلال المسيرة. وقال: «يجب ضربهم في أهم مكان لهم... في جميع السنوات قالوا إنّ هذا غير مناسب، وهذا ليس الوقت لذلك. الأمر معاكس تماماً، عندما نتراجع أمامهم، ستحصل على 7 أكتوبر/ تشرين الأول (عملية طوفان الأقصى). سنسير (في مسيرة الغد) عبر باب العامود وسنصعد إلى جبل الهيكل (المسجد الأقصى)، رغماً عن أنوفهم ورغم غضبهم. يجب ضربهم في المكان الأكثر أهمية بالنسبة إليهم، ويجب أن نأتي ونقول إن جبل الهيكل لنا والقدس لنا. إذا نظرنا إلى أنفسنا على أننا أصحاب المكان، فإن أعداءنا سيقدروننا».

ويحتشد المئات من الشبّان المقدسيين، عادة، في كل عام بهذه المناسبة، في محيط البلدة القديمة بالقدس، خصوصاً في باب العامود وسوق المصرارة غرباً، في حين يُقمعون بعنف من قبل شرطة الاحتلال وسط اندلاع اشتباكات بالأيدي بين الشبّان ومجموعات متفلتة من المستوطنين الذين ينفذون اعتداءاتهم على مرأى من قوات الاحتلال، بيد أن هذا العام قد يكون مختلفاً في ما يتعلق بحجم تصدي الشبّان المقدسيين لهذه المسيرة بالنظر إلى حملات الاعتقال الواسعة التي طاولت مئات النشطاء المقدسيين منذ 7 أكتوبر الماضي، والقمع العنيف الذي تعرضت له أعداد كبيرة منهم خلال احتجاجهم للتدقيق في بطاقاتهم الشخصية. في حين أن مشاركة بن غفير العلنية بمسيرة العام الحالي، وربما انضمام وزير المالية بتسلئيل سموتريتش لاحقاً إليها، ووزراء آخرين من اليمين الإسرائيلي، سيضفي أجواءً مشحونة وتحدياً واستفزازاً في غاية الخطورة.

يذكر أن شرطة الاحتلال كانت قد أعلنت أول من أمس، أنه لا توجد معلومات استخبارية لديها، تشير إلى نية المسّ بالمسيرة، وأن «محاولات إشعال الوضع منخفضة أكثر من سنوات سابقة». وأوضحت أنّ «الأحداث كافة تؤخذ بعين الاعتبار، وطبّقت سيناريوهات لعدد من الأحداث المحتملة، بما في ذلك احتمال إطلاق صواريخ على المدينة خلال المسيرة».

> بن غفير في الكنيست الإسرائيلي أول من أمس (عامير ليفي/Getty)

شرق غرب

ميريام ادلسون لترامب: الأموال مقابل الالتزام بضمّ الضفة لإسرائيل

اشترطت الملياردیرة الإسرائيلية الأميركية ذات التوجهات اليمينية المتطرفة، ميريام أدلسون (الصورة)، أمس الثلاثاء، على المرشح الجمهوري في الانتخابات الأميركية الرئيس السابق دونالد ترامب، التزامه مسبقاً بدعم ضمّ الضفة الغربية المحتلة إلى إسرائيل، لتمويل حملته الانتخابية. وذكرت صحيفة هآرتس أن أدلسون، القاطنة في هرتسليا شمالي تل أبيب، اشترطت على ترامب دعم ضمّ الضفة لإسهام في تمويل حملته «أكثر مما أسهم به زوجها»، الملياردير الراحل شيلدون أدلسون.

(العربي الجديد)

احتجاجات ضد فون دير لاين

احتج متظاهرون متضامنون مع فلسطين ضد رئيسة مفوضية الاتحاد الأوروبي أورسولا فون دير لاين، أمس الثلاثاء، في العاصمة الفنلندية هلسنكي، واصفين إياها بأنها «مجرمة حرب». وبحسب منشورات على منصة إكس (تويتر سابقاً)، التقت فون دير لاين الشباب في هلسنكي في إطار الحملة الانتخابية للبرلمان الأوروبي. وقاطع ناشطون مؤيدون لفلسطين خطابها واتهموها بأنها «مجرمة حرب».

(الأناضول)

تجريد الرئيس التركي من سلطة عزل محافظ البنك المركزي

كشف قرار منشور في الجريدة الرسمية في تركيا، أمس الثلاثاء، أن المحكمة الدستورية جردت رئيس البلاد من صلاحية عزل محافظ المصرف المركزي قبل انتهاء ولايته. وتمتد ولاية المحافظ لخمس سنوات. وقضت المحكمة بتعديل المرسوم بالقانون رقم 703 الصادر في 2 يوليو/تموز 2018، والذي منح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة في التعيين والإقالة.

(العربي الجديد، رويترز)

استدعاء زوجة رئيس الحكومة الإسبانية للتحقيق

استدعت محكمة في العاصمة الإسبانية مدريد، أمس الثلاثاء، بيغونيا غوميز زوجة رئيس الوزراء بيدرو سانشيز، للمثول أمامها في 5 يوليو/تموز المقبل، في إطار تحقيق أولي في الفساد على صلة بنشاطها التجاري، بموجب شكوى تقدّمت بها منظمة مانوس ليمبياس (الأيدي النظيفة) غير الحكومية والمرتبطة باليمين المتشدد. وعلّقت المتحدثة باسم الحكومة الإسبانية ببيار اليغريا بالقول إن القضية مبنية على «أكاذيب وتضليل».

(فرانس برس)

روسيا تهدد بقصف المدربين الغربيين

شدّد المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف (الصورة)، أمس الثلاثاء، على أن «المدربين العسكريين الغربيين في أوكرانيا لن يكونوا بمنأى عن الضربات الروسية»، وذلك في ظل تقارير تفيد بأن فرنسا قد ترسل مدربين. وقال بيسكوف في تصريحات: «أي مدربين منخرطين في تدريب النظام الأوكراني لن يتمتعوا بأي حصانة. لا يهم إن كانوا فرنسيين أم لا». كما أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال مؤتمر صحافي في جمهورية الكونغو أمس، أن المدربين الغربيين «هدف مشروع تماماً لقواتنا المسلحة».

(فرانس برس)

الغلاف

تتسع المواجهات بين حزب الله والاحتلال الإسرائيلي، منذرة بتزايد احتمالات اندلاع حرب شاملة بين الطرفين، وذلك على وقع مطالبات وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير بإحراق وإبادة معاقل حزب الله، وتأكيد الحزب جاهزيته لخوض حرب شاملة

من آثار الغارات الإسرائيلية على حولا، الاثنين (عزيز طاهر/رويترز)

جبهة لبنان: الحريق يتسع

خطر الحرب الشاملة يتفاقم

بيروت ـ **ريتا الجمّال**
حيفا ـ **نايف زيداني**

تتّخذ المواجهات بين حزب الله والاحتلال الإسرائيلي منحى تصاعدياً منذ أيام، لتشمل مناطق جديدة لم تكن ضمن دائرة الاستهدافات منذ بداية الاشتباكات في 8 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أي بعد يوم من عملية طوفان الأقصى، مترافقة هذه المرة مع زيادة وتيرة التهديدات، بلغت حدّ مطالبة وزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف إيتمار بن غفير بإحراق وإبادة معاقل حزب الله وتكرار وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش الحديث عن إعادة لبنان إلى العصر الحجري، فيما كانت الأنباء تفيد أمس بتوجه مجلس الحرب الإسرائيلي للانعقاد لمناقشة التصعيد على الجبهة اللبنانية بطلب من الوزير في مجلس الحرب بني غانتس وحزبه. كذلك ترافقت أجواء التصعيد مع عودة تسريبات صحافية تطرقت إلى تحديد منتصف يونيو/حزيران الحالي موعداً للضربة الإسرائيلية على لبنان، ونسبت هذه المرة إلى بريطانيا، التي سارعت عبر متحدث باسم سفارتها في بيروت إلى «رفض التقارير التي أشارت إلى أن بريطانيا ألمحت، فضلاً عن إرسال رسالة دبلوماسية إلى السلطات اللبنانية مفادها أن إسرائيل ستنفذ عمليات عسكرية في يونيو الحالي»، فيما كان نائب الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم يؤكد أمس الثلاثاء أنه «إذا أرادت إسرائيل خوض حرب شاملة فنحن جاهزون لها».

وبدا احتدام المواجهات بين الطرفين في الأيام الأخيرة لافتاً، مع تكثيف الاحتلال غاراته على لبنان، في مقابل تصعيد هجمات حزب الله على مواقع عسكرية ومستوطنات إسرائيلية في الجولان السوري والشمال الفلسطيني المحتلين. في السياق، أغارت الطائرات الإسرائيلية، أمس الثلاثاء، على بنت جبيل وعيتا الشعب. كما سقط شهيد وجريح في غارة بمسيّرة إسرائيلية استهدفت دراجة في الناقورة، فيما أفاد مصدر في جمعية «كشافة الرسالة الإسلامية» (لديها إسعاف صحي، وهي تابعة لحركة أمل بقيادة رئيس المجلس النيابي نبيه بري) بإصابة شخصين بغارة مماثلة، استهدفت سيارة على الطريق بين بلدتي لبايا ويحمر في قضاء البقاع الغربي. وقصف الاحتلال الإسرائيلي مدفعياً أطراف بلدات عدة، ومنها بالقذائف الفوسفورية. وخرق الطيران الحربي الإسرائيلي جدار الصوت فوق منطقة جزين. بدوره، استهدف حزب الله لواء حرمون 810 في ثكنة معاليه غولاني في الجولان السوري المحتل بسرب من المسيّرات الانقضاضية، فضلاً عن ثكنة راميم. وأعلن الجيش الإسرائيلي اعتراضه هدفاً جوياً فوق نهاريا، من دون تفعيل صفارات الإنذار. وتحولت نهاريا وعكا، في عمق الشمال الفلسطيني المحتل، إلى أهداف لحزب الله في الأيام الأخيرة. كما سقطت مسيّرة في مستوطنة شلومي بالجليل الغربي. وكشفت القناة 12 الإسرائيلية أن «الجيش اعترض مسيّرتين في سماء الجليل الأعلى، لكنه فشل في اعتراض مسيرة في سماء صفد، مما أدى إلى اشتعال حريق في المنطقة». وكانت الحرائق قد اشتعلت في عدة مستوطنات في الجليل والجولان، ليل الاثنين ـ الثلاثاء، بفعل صواريخ حزب الله، حيث عملت فرق الإطفاء الإسرائيلية على إخمادها طيلة الليل، وأمس الثلاثاء. وذكر مستشفى صفد، أمس، أنه «استقبلنا 16 إصابة جراء حرائق كريات شمونة بينهم سبعة جنود».

وإزاء مشهد الحرائق في الشمال، دعا وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير من مستوطنة كريات شمونة، إلى «إحراق معاقل حزب الله وإبادتها، فلا يعقل أن يستهدف إقليم لنا ولبنان ينعم بالهدوء». كما أعرب في حديثٍ لإذاعة الجيش، صباح أمس الثلاثاء، عن «رغبته» في تولي المسؤولية عن الجبهة اللبنانية. وقال في هذا السياق: «لو سلّموني المسؤولية عن أسراب الطائرات والصواريخ وكل ما يحدث في الشمال، فسيتعلم حزب الله كيف يكون الرد الإسرائيلي. لا يمكن أن يكون هناك وضع، يدمّرون فيه منطقة بأكملها دون أن نرد». وسبق لوزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، أن دعا أول من أمس الاثنين إلى «إقامة منطقة عازلة من جديد والشروع بحرب في لبنان». ورأى في مؤتمر صحافي أن «الوضع في الشمال يتدهور، ويجب أن ننقل المنطقة العازلة من داخل إسرائيل في الجليل إلى جنوب لبنان، بما في ذلك الدخول البري واحتلال الأراضي وإبعاد إرهابيي حزب الله ومئات آلاف اللبنانيين الذين يختبئ حزب الله بينهم إلى ما بعد نهر الليطاني». وقال: «نجري ذلك بالتزامن مع هجوم مدمّر على كافة البنى التحتية في لبنان، وتدمير مراكز ثقل حزب الله، وإلحاق أضرار جسيمة بعاصمة الإرهاب بيروت. علينا أن نخلق وضعاً يكون فيه لبنان منشغلاً في السنوات العشرين المقبلة بجهود إعادة بناء ما يتبقى منه بعد الضربة التي نوجهها له، وليس بقيادة الإرهاب ضد دولة إسرائيل».

السفارة البريطانية تنفي بعث رسالة حول موعد تنفيذ ضربة عسكرية

إيتمار بن غفير يدعو لـ«إحراق معاقل حزب الله وإبادتها»

في المقابل، أكد نائب الأمين العام لحزب الله، نعيم قاسم، أمس الثلاثاء، أنه «إذا أرادت إسرائيل خوض حرب شاملة فنحن جاهزون لها». وأضاف في تصريحاتٍ لقناة «الجزيرة»، أن «المقاومة جاهزة للمعركة ولن تسمح لإسرائيل بتحقيق أي انتصار». ولفت إلى أن «الكلام عن انسحاب قوات الرضوان (نخبة حزب الله) من الحدود اللبنانية مع إسرائيل غير صحيح». وكان مصدر نيابي في حزب الله قد أكد لـ«العربي الجديد»، أن الحزب «جاهز لكل السيناريوهات، وفي أي توقيتٍ». في هذه الأثناء، قال المتحدث الرسمي باسم السفارة البريطانية في بيروت، دون تحديد اسمه، لـ«العربي الجديد»: «نرفض التقارير التي أشارت إلى أن بريطانيا ألمحت، ناهيك عن إرسال رسالة دبلوماسية إلى السلطات اللبنانية مفادها أن إسرائيل ستنفذ عمليات عسكرية في يونيو الحالي». وأضاف أنه «ليس من حق بريطانيا التعليق على التخطيط العسكري الإسرائيلي، ونواصل العمل مع الطرفين على تهدئة التوترات». وقَصَدَ المتحدث تقريراً لصحيفة «الأخبار» اللبنانية، ذكرت فيه «أن موفدين دوليين نقلوا إلى بيروت تخوّفهم من جدية التهديد الإسرائيلي، لكن أبرز الرسائل أتت من الجانب البريطاني الذي حدّد موعداً للضربة الإسرائيلية منتصف يونيو الحالي، مع نصائح بضرورة القيام بإجراءات التموين اللازمة للحرب التي لن يكون معروفاً مدى رقعة توسّعها ولا مدّتها الزمنية».

وتعليقاً على التدهور الميداني والتهديدات الإسرائيلية، رأى عضو كتلة التنمية والتحرير النيابية، بقيادة رئيس البرلمان نبيه بري، النائب ميشال موسى، في حديث لـ«العربي الجديد» أن «الحسابات الإسرائيلية داخلية أكثر من أي شيء آخر، وهناك اختلاف في التوجهات السياسية بالداخل الإسرائيلي، وكل فريق يطلق تصريحات تعبّر عن مواقفه، لكن في حال حصلت الحرب فستكون إسرائيل البادئة بها، ومن واجب لبنان جيشاً ومقاومة الدفاع عن أرضه وناسه». وأشار في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، إلى أنه «كل فترة تخرج تهديدات من الجانب الإسرائيلي أو نسمع عن تنبيهات خارجية في الصدد نفسه، لكن لا أحد يمكن أن يتوقع ماذا يدور في العقل الإسرائيلي، ونأمل أن تفعل الاتصالات الدولية فعلها».

وفي ظلّ هذه الوقائع، كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، أمس الثلاثاء، أن الخلافات بين جنرالات جيش الاحتلال، دفعت رئيس هيئة الأركان هرتسي هليفي إلى إقالة قائد الجيش الشمالي، اللواء ساعر تسور «المفترض أن يقود الحرب ضد حزب الله»، وفق الصحيفة، على أن «يتولّى منصبه العميد دان غولدبوس، قائد الفرقة 98». وجاءت الإقالة على خلفية مطالبة تسور وجنرالات آخرين باستقالة هليفي، بسبب «إخفاقات حرب غزة».

نصر الله وباقري كني

استعرض الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، أمس الثلاثاء، مع وزير الخارجية الإيراني بالإنابة علي باقري كني في بيروت، آخر التطورات «خصوصاً في جبهتي غزة ولبنان والحلول المطروحة والاحتمالات القائمة حول تطور الأحداث»، حسبما أفاد المكتب الإعلامي لحزب الله.

رصد

احتجاجات أميركا: حراك فلسطين يتجدد بأشكال مختلفة

لم يهدأ الحراك المؤيد لفلسطين في الولايات المتحدة، رغم القمع، وهو يأخذ أشكالاً جديدة، مع دخول الجامعات موسم العطلة الصيفية

لم يخمد زخم الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين، في الولايات المتحدة، رغم بدء العطلة الصيفية في الجامعات، وهو ما يراهن عليه ربما المسؤولون الأميركيون، مثلما سعوا لإخماد الحراك الطلابي المناهض لإسرائيل وعدوانها على قطاع غزة، عبر شنّ موجة اعتقالات واسعة في صفوف الناشطين والطلّاب الجامعيين المؤيدين لفلسطين. وقد يدخل هذا الحراك الاحتجاجي، في فصل جديد، وقد يتبلور بأشكال عدة، وفق مؤشرات بدأت مع اقتحام عشرات المتظاهرين أول من أمس الاثنين، بهو القنصلية الإسرائيلية في مدينة سان فرانسيسكو، بولاية كاليفورنيا.

وأقام متظاهرون مؤيدون للفلسطينيين، مساء أول من أمس، مخيماً احتجاجياً أمام مبنى بلدية مدينة لوس أنجليس في كاليفورنيا. وبحسب قناة كيه إيه بي سي - تي في، فإن نحو 50 متظاهراً شوهدوا في 20 خيمة مصطفين على الأرصفة، خارج مبنى البلدية، في شارعي ماين وفيرست. وكان عدد منهم يحمل أعلاماً فلسطينية ويافطات كتب عليها «فلسطين حرّة» و«غزة حرّة». من جهتها، أعلنت إدارة شرطة لوس أنجليس على موقع إكس، أنها تراقب التظاهرة التي أوضحت أنها لم تحصل على تصريح، مؤكدة أنها في «حالة تأهب تكتيكي على مستوى المنطقة من باب الحيطة والحذر».

وكان اعتقل أكثر من 3 آلاف شخص في الجامعات الأميركية قبل بدء العطلة الصيفية في شهر مايو/أيار الماضي، بمن فيهم محتجون في حرم جامعة كاليفورنيا في لوس أنجليس وسان دييغو وإيرفين، في الولاية ذاتها، وهي ولاية تصوّت تاريخياً للديمقراطيين. كما شهدت جامعات عدة تدخل الشرطة لفضّ اعتصامات ومخيمات اعتصام للمؤيدين لفلسطين، بالقوة، فيما توصل طلّاب محتجون في جامعات أخرى إلى تسويات، تتعلق بتراجع جامعات عن التعاون مع نظيرات لها في دولة الاحتلال، أو الحصول على تمويل إسرائيل. كما شهدت حفلات تخرج جامعية اضطرابات على خلفية هذا الحراك، وصلت إلى حدّ مقاطعتها من قبل طلّاب مؤيدين لفلسطين، أو حرمان بعضهم من المشاركة، أو إقامة بعض الناشطين حفلات تخرج «موازية» لتلك الرسمية، أو رفعهم لافتات مؤيدة لفلسطين خلال حفلات التخرج. وفي العموم، فإن هذا الحراك الداعم للقضية الفلسطينية، من المتوقع أن يعود للشارع بقوة، مع العطلة الجامعية، ودخول البلاد فصل الصيف.

وكانت الشرطة الأميركية أوقفت 70 متظاهراً من مؤيدي فلسطين، أول من أمس، إثر اقتحامهم بهو القنصلية الإسرائيلية في سان فرانسيسكو، مطالبين بوقف إطلاق النار في قطاع غزة. ورفع المتظاهرون لافتات تحمل شعارات مثل «معاداة الصهيونية ليست معاداة للسامية»، و«تحرير فلسطين من النهر إلى البحر»، كما ردّد بعضهم هتافات «فلسطين حرّة» وقاموا بربط أنفسهم بالأبواب. وقالت الشرطة إن المعتقلين هم ممن رفضوا مغادرة المبنى، متهمة إياهم بالتعدي على ممتلكات الغير، علماً أن صحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل، نقلت، من مكان الحدث، أن متظاهرين قالوا إنهم يخططون (قبل اعتقالهم) للبقاء في المبنى. ويبدو أن تظاهرة القنصلية الإسرائيلية كانت تضمّ يهوداً أميركيين معارضين للحرب. وذكرت مجموعة «الشبكة اليهودية الدولية المناهضة للصهيونية» على حسابها على منصة إنستغرام، أن مائة شخص شاركوا في الاحتجاج، كما نشرت صوراً من مكان التظاهر لمحتجين رفعوا لافتات كتب عليها «ارتكاب إبادة جماعية يجعل اليهود أقل أماناً». أما القنصلية الإسرائيلية، فأصدرت بياناً بلسان القنصل ماركو سيرمونيتا، قالت فيها إنها «شعرت بالفزع، لكنها لم تُفاجأ» من المتظاهرين. ووصف بيانها المتظاهرين بأنهم «مثيرو شغب مؤيدون لحماس»، وبأنهم «هم أنفسهم من احتفلوا باغتصاب النساء وحرق المواطنين أحياء في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي»، في إشارة إلى هجوم حركة حماس في ذلك التاريخ على مستوطنات غلاف غزة، مع ما رافقه من مزاعم لدولة الاحتلال والإعلام العالمي الداعم لها، أثبتت الكثير من التحقيقات اللاحقة، والتي أجراها الإعلام الغربي نفسه، أنها كاذبة ومضلّلة. ولا يواجه المحتجون الداعمون لفلسطين قمع الشرطة فقط، بل تمييزاً ممنهجاً من المؤسسات الأكاديمية، خصوصاً، بالنسبة لحراك الطلّاب. وكانت نهاية الأسبوع الماضي شهدت انسحاب عشرات الطلاب المحتجين على الحرب في غزة، من حفل التخرج بجامعة شيكاغو، بعدما حجبت الجامعة شهادات أربعة من طلاب السنة النهائية بسبب مشاركتهم في مخيم مؤيد للفلسطينيين، وذلك بانتظار ما قالت الجامعة إنه «عملية تأديبية» تتعلق بالشكاوى المتعلقة بالمخيم الاحتجاجي.

(فرانس برس، رويترز، الأناضول)

اقتحم متظاهرون بهو القنصلية الإسرائيلية في سان فرانسيسكو

من تظاهرة دعماً لفلسطين في سان فرانسيسكو، 31 مايو (تيفون كوسكون/الأناضول)

قضية

بعد أشهر من تهدئة الفصائل العراقية مع القوات الأميركية في العراق، تبرز عوامل عدة ترجح استمرار التهدئة، وأخرى انهيارها، وسط اعتبارات داخلية للفصائل حول وجود القوات الأميركية وإيران

الفصائل العراقية

معطيات ترجّح استمرار مهادنة القوات الأميركية

بغداد ـ **عادل النواب**

بعد خمسة أشهر من التهدئة التي تبنتها الفصائل العراقية مع أميركا، تبرز عوامل عدة لاستمرارها، وأخرى قد تؤدي إلى انهيارها، وهو ما لا يرجّحه متابعون. في الأول من شباط/فبراير الماضي، أعلنت جماعة كتائب حزب الله العراقية، تعليق عملياتها العسكرية ضد القوات الأميركية، بسبب ما قالت إنه «عدم رغبتها في إحراج الحكومة العراقية برئاسة محمد شياع السوداني، لكن هذا الإعلان لم يمنع القوات الأميركية من اغتيال القيادي البارز في الجماعة، أبو باقر الساعدي، في السابع من الشهر ذاته، متهمة إياه بالتورط باستهداف مواقع أميركية داخل العراق وسورية (تحديداً بعد مقتل ثلاثة جنود أميركيين بقصف مسيّرة استهدف قاعدة أميركية شمال شرقي الأردن في يناير/ كانون الثاني الماضي). على أثر ذلك، أوقفت فصائل أخرى هجماتها، دون إعلان رسمي، وأبرزها النجباء، وسيد الشهداء، وأنصار الله الأوفياء، وجماعات أخرى قالت إنها منضوية في ما سمته «المقاومة الإسلامية في العراق» (وذلك بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، تاريخ هجوم حركة حماس على مستوطنات غلاف غزة).

لكن بالتزامن مع تزايد المخاوف من هجوم الاحتلال الإسرائيلي على منطقة رفح في غزة، واتساع نطاق جرائمه، ومواقف قادة الفصائل العراقية المنددة بذلك، إلى جانب تسجيل عدد من عمليات الاستهداف لمطاعم وشركات أميركية وبريطانية في العاصمة العراقية بغداد، عاد الحديث عن مآلات التهدئة.

ورأى كاظم الفرطوسي، المتحدث باسم كتائب سيّد الشهداء، أبرز الفصائل المسلحة في العراق، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «فصائل المقاومة أعطت فرصة لرئيس الوزراء محمد شياع السوداني في ما يتعلق بملف إخراج الأميركيين (القوات الأميركية في العراق) وفقاً لاتفاق معيّن». وحذّر من أنه «في حال لمسنا فشل المفاوضات بشأن إخراج الأميركيين، فستكون هناك عودة للعمل العسكري ضدهم من قبل الفصائل».

ونفى الفرطوسي وجود علاقة للفصائل المسلحة بعمليات استهداف بعض العلامات التجارية الأميركية في بغداد، وقال إنها «بعيدة كل البعد» عن مثل هذه العمليات.

وأكد رئيس «اللجنة العراقية العليا لإنهاء مهمة التحالف الدولي»، رئيس أركان الجيش الفريق عبد الأمير يار الله، يوم الأحد الماضي، مواصلة بلاده العمل مع واشنطن لتحديد سقف زمني لإنهاء مهمة التحالف الدولي في العراق. وأضاف يار الله في مقابلة مع وكالة الأنباء العراقية الرسمية (واع)، أن «اللجنة العليا العراقية الأميركية (أعلن عن انطلاق أعمالها في يناير الماضي) مستمرة في العمل لإنهاء مهمة التحالف الدولي وعقدت اجتماعين خلال شهر مايو/أيار الماضي مع قوات التحالف الدولي»، مبيناً أن «اللجنة تركز الآن على جانب تحديد السقف الزمني لإنهاء مهمة التحالف في العراق». الناشط السياسي المُقرب من التيار الصدري، مجاشع التميمي، قال لـ«العربي الجديد»، إن «هدنة الفصائل العراقية مع أميركا يحكمها أكثر من عامل، لكن بالدرجة الأساس هو التوجه الايراني تجاه المصالح الأميركية في هذه الفترة». وبيّن أن «الهدنة تحققت بعد التدخل الإيراني المباشر ولقاء (قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني) الجنرال اسماعيل قاآني مع قيادات الفصائل العراقية وقد توصلوا إلى اتفاق تهدئة لأن الولايات المتحدة يمكن أن تضغط على طهران في مجالات متعددة».

كاظم الفرطوسي: عودة الهجمات مرتبطة بملف إخراج الأميركيين

مجاشع التميمي: لا مصلحة للإطار التنسيقي في التوتر مع أميركا

وجاء ذلك برأيه «إضافة إلى أن الفصائل العراقية هي قريبة من قوى إطار التنسيقي الذي شكل الحكومة العراقية برئاسة السوداني ولذلك كانت هناك رغبة إطارية بحصول التهدئة لعدم إحراج السوداني لأنه ليس من مصلحة الإطار التنسيقي توتر العلاقات العراقية الأميركية في هذه الأوقات منعاً لإحراج رئيس الحكومة». لكنه أكد في الوقت ذاته أن «تهدئة الفصائل العراقية مع أميركا يمكن أن تنهار في أي وقت، فهي تتعلق بالتطورات والمواقف والمصالح».

وفي هذا السياق أيضاً، اعتبر عضو تحالف الإطار التنسيقي الحاكم في العراق، عائد الهلالي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الفصائل منحت السوداني وحكومته فرصة ووقتاً للتفاوض على ملف إخراج القوات الأميركية». لكنه أكد أن «التهدئة ليست مفتوحة، خصوصاً في حال لمس أي تسويف أو مماطلة أميركية في قضية الانسحاب عبر التفاوض».

وتجري بغداد وواشنطن جولات من المحادثات المشتركة لإخراج قوات التحالف الدولي من العراق، إذ عُقدت الجولة الأولى، في 27 يناير الماضي، وأفضت إلى اتفاق على تشكيل لجنة عسكرية مشتركة لمراجعة مهمة التحالف وإنهائها، إلى جانب الانتقال إلى علاقات أمنية ثنائية، وقد بدأت اللجنة أعمالها في 11 فبراير الماضي.

في المقابل قال الخبير في الشأن الأمني مخلد حازم لـ«العربي الجديد»، إنه «في ظلّ حصول تطور بالجهود الحالية للوساطة وإنهاء الحرب على غزة، فستستمر التهدئة، حيث أن هذه أبرز الأسباب التي قالت الفصائل العراقية إنها تقف خلف ضرب القواعد الأميركية». أما السبب الآخر، بحسب حازم، لمنع عودة عمليات الفصائل ضد القوات الأميركية، فهو أن هناك لجنة عسكرية عليا مشكلة من قبل الجانبين العراقي والأميركي، حيث إن عمل هذه اللجنة سوف يستغرق وقتاً زمنياً طويلاً، فهي تتألف من ثلاث لجان مختصة، كل واحدة منها تبحث في آلية الوصول إلى قرار نهائي بشأن إنهاء مهام التحالف الدولي والانسحاب الأميركي من العراق، وعند انتهاء عمل تلك اللجنة سوف ترفع تقريرها النهائي الى الأمم المتحدة، التي لها لجان أيضاً ستبحث نتائج تقرير اللجنة المشترطة». كما أكد أن «عمليات استهداف بعض المطاعم والشركات الأميركية في بغداد، لا يعني كسر تهدئة الفصائل العراقية مع أميركا» بل إن هذه العمليات برأيه «نفذت من قبل مجموعات تحاول إرسال رسائل ذات صبغة سياسية، وربما تكون من قبل أطراف على خلاف مع الحكومة وبعض الفصائل المساندة لها، أو لإيصال رسائل للخارج».

ولم تفض زيارة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني إلى واشنطن، من 13 إلى 19 إبريل/نيسان الماضي، لأي نتائج حاسمة بشأن ملف خروج القوات الأميركية من العراق. وأعلن السوداني خلال لقائه الرئيس الأميركي جو بايدن في البيت الأبيض، الانتقال من العلاقة العسكرية إلى الشراكة الكاملة مع واشنطن.

عنصر من الحشد الشعبي في بغداد، ديسمبر الماضي (احمد الربيعي/فرانس برس)

تقرير

الحوثيون يستغلون الهدنة وحرب غزة للتعبئة والتجنيد

استغلت جماعة الحوثيين في اليمن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والتهدئة مع التحالف العربي لتجنيد عناصر في مناطق سيطرتها

تعز ـ **فخر العزب**

تعمل جماعة الحوثيين على عسكرة الحياة العامة في مناطق سيطرتها في اليمن، من خلال معسكرات التجنيد التي يتلقى الأفراد فيها تدريبات عسكرية، ويخضعون لدورات ثقافية تتضمن منهج الجماعة وأفكارها. واستغلت جماعة الحوثيين العطلة الصيفية لتجنيد طلاب المدارس تحت غطاء المراكز الصيفية، وتبث قناة المسيرة، التابعة لها، بين الحين والآخر مشاهد لما يسمى بالمراكز الصيفية تتضمن نشاطات عسكرية، مثل المسير العسكري، واستعراض السلاح، وزيارات قيادات عسكرية لهذه المراكز وغيرها. كما يتلقى من يلتحق بهذه المراكز منهجاً فكرياً يقوم على أسس مؤسس الجماعة الراحل حسين بدر الدين الحوثي، بالإضافة إلى دروس فكرية ومذهبية خاصة يطلق عليها الحوثيون اسم «الثقافة القرآنية».

وكانت جماعة الحوثيين استغلت أحداث غزة للتجنيد تحت مسمى «التعبئة العامة لنصرة الأقصى»، وفتحت مراكز التجنيد في المحافظات الخاضعة لسيطرتها. ونقلت قناة المسيرة عن متحدث باسم حكومة صنعاء غير المعترف بها دولياً قوله، منتصف فبراير/شباط الماضي، أن «إجمالي القوات الشعبية التي تأهلت ضمن كتائب التعبئة العامة للجيش الشعبي بلغ 200 ألف مقاتل». وقد شملت التعبئة العامة جميع فئات الشعب، بما فيها القيادات العليا للدولة، حيث بثت «المسيرة» في شهر مايو/أيار الماضي مشاهد لما قالت إنها مناورة عسكرية لقيادات الدولة، بمشاركة رئيس المجلس السياسي الأعلى التابع إلى جماعة الحوثيين مهدي المشاط، ورئيس حكومة صنعاء عبدالعزيز بن حبتور، ورئيس مجلس النواب التابع للحوثيين يحيى الراعي. وقال إعلام جماعة الحوثيين إن المناورة تأتي تدشيناً للتعبئة العامة في الجانب الرسمي، ورفع الجهوزية لمرحلة التصعيد الرابعة التي كان تحدث عنها زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي، في إطار العمليات التي تنفذها الجماعة في البحر الأحمر، والتي تستهدف سفناً إسرائيلية أو متجهة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى جانب سفن أميركية وبريطانية، بعد شن غارات على مناطق خاضعة لسيطرة الجماعة داخل اليمن.

وقال الخبير والمحلل العسكري العقيد وضاح العوبلي، لـ«العربي الجديد» إن «ما تقوم به جماعة الحوثيين من تعبئة عامة جزء أساسي في منهجها لعسكرة كل ما يقع تحت سيطرتها، ويتكامل هذا الأمر مع نهج موازي يتمثل بالتجهيل، وجعل جميع فئات الشعب، وبكافة مستوياتهم، عبارة عن نسخة مكررة لمليشياتها». وأوضح أن «الأعوام السابقة تسببت باستنزاف هائل للجماعة، ووصلت قواتها البشرية أواخر 2021 إلى مستوياتها الأدنى من حيث العدد، وكان هذا الاستنزاف هو الدافع الرئيس للجماعة ومن خلفها إيران للقبول بالهدنة والتهدئة في إبريل 2022». ولفت إلى أن جماعة الحوثيين «حاولت استغلال فترة الهدنة للتجنيد، عبر تغرير الناس بأنها تجهز قوة للمشاركة بها في الجيش الموحد الذي سينبثق عن التسوية مع باقي القوى». وأشار إلى أن «الحوثيين بارعون في إنتاج الحروب والصراعات من العدم، لأنهم جماعة ثقافتها وفكرها ومشروعها وفقهها الحروب والصراعات، ولا يملكون أي مشروع سياسي وطني، ولهذا فمن العبث أن نتحدث حتى عن مجرد مؤشرات للسلام مع هذه الجماعة، وهذا ما تقوله المعطيات، وتؤكده الشواهد، وتعززه القناعات الراسخة بنهج هذه الجماعة».

من جهته، قال الصحافي أحمد شوقي أحمد، لـ«العربي الجديد»، إن جماعة الحوثيين تمارس أدلجة وعسكرة الحياة العامة منذ بداية الحرب، بحجة ما تسميه «مواجهة العدوان». وأوضح أنه «بعد توقيع الهُدنة، وتوقف أعمال الاستهداف بين دول التحالف والمليشيات، توجبت استحقاقات والتزامات على المليشيات الحوثية لصالح المواطنين، مثل توفير الخدمات ودفع الرواتب، وإيقاف الاعتقالات بالشُبهة ومحاسبة الفاسدين، وهو ما جعل الجماعة تفتعل معركة استهداف الملاحة في البحر الأحمر، لتدخل في مسلسل جديد يتيح لها التنصل من التزاماتها من جهة، ومن جهة ثانية استغلال حرب غزة، والصراع في البحر الأحمر، لزيادة قوتها وحشد مزيد من المقاتلين والأنصار المغرر بهم».

وتوقع أن «تتسبب عمليات العسكرة والأدلجة والتحريض الطائفي الذي يمارسه الحوثيون باتساع دوامة العنف ونشوء العديد من العصابات والقتلة المتسلسلين والمأجورين بعد انتهاء الحرب، إضافةً إلى تعزيز التفكك الاجتماعي والأسري، وتمزيق ما تبقى من النسيج الاجتماعي الممزق أصلاً بفعل السياسات والأيديولوجيا الطائفية للمليشيات».

أحمد شوقي أحمد: جماعة الحوثيين تعسكر الحياة العامة

شرق غرب

قيادي بـ«النهضة» يمثل أمام القضاء التونسي

مثل وزير العدل التونسي الأسبق، ونائب رئيس حركة النهضة المسجون، نور الدين البحيري، أمس الثلاثاء، أمام المحكمة الابتدائية في تونس، مجدداً، حيث يحاكم بسبب تدوينة له على «فيسبوك»، ووجهت إليه تهمة «الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة» والتي تصل عقوبتها إلى حدّ الإعدام. وقالت زوجته المحامية سعيدة العكرمي، أمس، إن زوجها «تمسك ببراءته»، علماً أن القضاء التونسي أصدر أمراً جديداً بسجنه على خلفية ما يعرف بملف منح الجنسية لأجانب متورطين في الإرهاب.

(العربي الجديد)

النظام السوري يشترط لمحاورة أنقرة

قال وزير خارجية النظام السوري، فيصل المقداد، أمس الثلاثاء، إن أي حوار بين النظام وتركيا يجب أن يتبع إعلان أنقرة سحب قواتها من جميع الأراضي السورية. وجاء كلام المقداد إثر لقائه وزير الخارجية الإيراني بالإنابة علي باقري كني في دمشق. وأضاف أنه «لا يجوز للاحتلال التركي أن يستمر في دعم التنظيمات الإرهابية في شمال سورية»، فيما قال كني إن طهران «تواصل دعم سورية في معركتها ضد الإرهاب».

(أسوشييتد برس)

أوستن يزور كمبوديا لـ«تعزيز التعاون»

أجرى وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن (الصورة)، أمس الثلاثاء، زيارة استمرت يوماً واحداً، إلى كمبوديا، الدولة الواقعة في جنوب شرق آسيا، والتي تعدّ الحليف الأقرب للصين في المنطقة، حيث التقى نظيره الكمبودي تيا سيها، ورئيس الوزراء هون مانيت. وقالت وزارة الدفاع الكمبودية إن هدف الزيارة «تعزيز التعاون المثمر والدائم بين البلدين»، علماً أن أوستن زار كمبوديا قادماً من سنغافورة، حيث التقى نظيره الصيني دونغ جون.

(أسوشييتد برس)

كوريا الجنوبية تستأنف أنشطتها على حدود جارتها الشمالية

أعلنت كوريا الجنوبية، أمس الثلاثاء، استئناف جميع أنشطتها العسكرية بالقرب من خط ترسيم الحدود العسكري مع كوريا الشمالية، مع التعليق الكامل لاتفاقية خفض التوتر بين الكوريتين (2018). وجاء ذلك بحسب وزارة الدفاع في سيول، بعد توقيع الرئيس يون سوك يول اقتراحاً يدعو إلى التعليق الكامل للاتفاقية، رداً على إرسال بيونغ يانغ بالونات تحمل قمامة إلى كوريا الجنوبية فضلاً عن تشويش بيونغ يانغ على نظام تحديد المواقع.

(قنا)

هايتي: رئيس الحكومة الانتقالية متفائل بالوحدة السياسية

قال رئيس الحكومة الانتقالية الجديد في هايتي، غاري كونيل (الصورة)، أول من أمس الاثنين، إن أعضاء حكومته سيضعون خلافاتهم جانباً للعمل من أجل مصلحة البلاد التي تواجه حرباً تشنّها عصابات الإجرام. وأضاف كونيل خلال تنصيبه في العاصمة بور أو برانس: «هي لحظة مصيرية قررت فيها المجموعات السياسية وضع خلافاتها جانباً لمصلحة الأمة».

(رويترز)

يناقش مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة مشروع قرار للتصويت قدمته الترويكا الأوروبية، يدين إيران، ويدعوها إلى التعاون مع الوكالة، وذلك وسط بروز معارضة أميركية للخطوة، وتفضيلها تجنب زيادة التوتر مع إيران

حراك ضد النووي الإيراني

طهران تتوعد بالرد على أي قرار يستهدفها

غروسي في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا أمس (اسكين كياغان/ الأناضول)

طهران ـ **صابر غل عنبري**

يعيد تقديم «مجموعة الترويكا»، بريطانيا وفرنسا وألمانيا، إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التابع للأمم المتحدة، الذي بدأ اجتماعاته أول من أمس الاثنين على أن تستمر حتى يوم الجمعة المقبل، مشروع قرار يدين إيران لعدم التعاون مع الوكالة، للتصويت عليه الأسبوع الحالي، التوتر بشأن الملف النووي الإيراني، على الرغم مما يتسرب عن معارضة الولايات المتحدة لهذه الخطوة وتفضيلها أساليب أخرى لكبح برنامج إيران النووي على رأسها العقوبات الاقتصادية، ولا سيما أن الخطوة قد تدفع طهران إلى الرد من خلال تصعيد أنشطتها النووية، وهو ما فعلته عقب صدور قرارات مماثلة في السابق. ويترافق الضغط الأوروبي مع توعّد رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، محمد إسلامي، أمس الثلاثاء، بأن بلاده «سترد حتماً» إذا صدر قرار ضدها خلال اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العاصمة النمساوية فيينا. ويجتمع مجلس المحافظين المؤلف من 35 دولة كل ثلاثة أشهر، وهو أحد أعلى هيئتين لصنع السياسات في وكالة الطاقة الذرية، إلى جانب المؤتمر العام للدول الأعضاء في الوكالة، الذي يجتمع مرة واحدة فقط في العام. علماً أنه يمكن لقرار الوكالة، إن صدر، أن يفتح الطريق أمام تصويت آخر في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، للحصول على قرار دولي ضد إيران، لكن هكذا خطوة ستواجه بحق النقض الذي تمتلكه الصين وروسيا، حليفتا إيران.

وتتطابق معلومات وكالتي فرانس برس ورويترز بشأن تقديم نص مشروع القرار رسمياً، من بريطانيا وفرنسا وألمانيا، المعروفة باسم مجموعة الترويكا، والذي يأتي بعد ما أثارته زيارة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل غروسي، الشهر الماضي، إلى إيران من تفاؤل بشأن تعزيز التعاون بين طهران والوكالة. وتحدّث غروسي حينها عن احتمال بدء مرحلة جديدة في العلاقات بين الطرفين، إثر الاتفاق خلال الزيارة على تفعيل الاتفاق المبرم بينهما في مارس/آذار 2023 بشأن حل القضايا العالقة. لكن مقتل الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في حادث مروحية الشهر الماضي، أدى إلى تعليق المحادثات.

إلا أنه لدى افتتاح اجتماع مجلس المحافظين أول من أمس، قال غروسي، إنه مستعد «للجلوس مع السلطات الجديدة» في إيران بعد الانتخابات الرئاسية المقررة في 28 يونيو/ حزيران الحالي. وفي الوقت نفسه عبّر غروسي عن مخاوف، قائلاً إنه «من غير المقبول الحديث عن الأسلحة النووية، كما يفعل البعض في إيران». وفي إشارة إلى الرقابة المحدودة المتاحة للوكالة حالياً على برنامج طهران النووي، حذّر من أن «الفجوة المعرفية» الحالية «تجعل من الصعب للغاية العودة إلى النهج الدبلوماسي». وكانت تدهورت العلاقات بين إيران والوكالة في السنوات الماضية، في حين تواجه الأخيرة صعوبة في الحصول على ضمانات بشأن «الطابع السلمي» لبرنامج طهران النووي. وتخلت إيران تدريجاً عن التزاماتها ضمن الاتفاق الدولي المبرم عام 2015 مع الولايات المتحدة والصين وروسيا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا بشأن برنامجها النووي. وكان من شأن هذا الاتفاق أن يحد الأنشطة الذرية الإيرانية في مقابل رفع العقوبات الدولية عنها، إلا أن الاتفاق انهار بعد الانسحاب الأميركي الأحادي منه، عام 2018، بقرار من الرئيس الأميركي حينها دونالد ترامب.

ويدعو مشروع القرار الذي اطلعت عليه «رويترز» و«فرانس برس» إيران إلى التعاون بدون تباطؤ في أمور منها السماح للوكالة بأخذ عينات إذا احتاجت إلى ذلك. ويتطرق إلى منع إيران العديد من كبار خبراء تخصيب اليورانيوم لدى الوكالة من الانضمام إلى فريق التفتيش، داعياً إلى التراجع عن هذه الخطوة. وينص على أن «استمرار إيران في عدم تقديم التعاون اللازم والكامل الذي لا لبس فيه مع الوكالة»، قد يستلزم قيام «المدير العام (غروسي) بإعداد تقييم شامل ومحدث بشأن احتمال وجود أو استخدام مواد نووية غير معلنة». ويدعو «إيران إلى إبداء التعاون الكافي مع الوكالة واتخاذ الإجراءات الأساسية والعاجلة على النحو الذي قرره المجلس في قراره الصادر في نوفمبر 2022»، إلى جانب وجوب أن توفر إيران وعلى نحو «ملح» تفسيراً «مقنعاً من الناحية التقنية» لوجود آثار يورانيوم في موقعين غير مصرح عنهما، في إشارة إلى موقعي تورقوز أباد وفرامين جنوبي طهران.

يُذكر أن قرار نوفمبر 2022، الذي لم تعارضه سوى روسيا والصين، أمر طهران بالتعاون على نحو عاجل مع تحقيق الوكالة، المتعلق بوجود جزيئات يورانيوم في ثلاثة مواقع لأنشطة نووية غير معلنة، انخفضت منذ ذلك الحين إلى اثنين. ورداً على ذلك، رفعت إيران حينها مستوى تخصيب اليورانيوم في منشأة فوردو، بنسبة 60 %، واستمرت بالتخصيب في منشأة نطنز بنسبة 60 %، ما يجعلها أقرب إلى مستوى 90 % اللازم لصنع القنبلة الذرية، متجاوزة نسبة 3،67 % المستخدمة في محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية. ونقل الإعلام الإيراني، أمس، عن رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية محمد إسلامي قوله إن إيران سترد إذا أصدر مجلس المحافظين قراراً ضدها. وأضاف من مدينة شهر كرد، جنوب غربي البلاد، أنه «إذا لم تعد كل الأطراف إلى التزاماتها في خطة العمل الشاملة المشتركة (2015) ولم تعمل بها، فسنقوم أيضاً بتخفيض الالتزامات، ونحن الآن في مرحلة خفض الالتزامات». وأشار إلى أن التقرير الأممي الذي سيقدمه غروسي لاجتماع فيينا، له شقان، الأول مرتبط بالاتفاق النووي والثاني متصل باتفاق الضمانات الملحق لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، مضيفاً أن التقرير الثاني يسلك مساراً طبيعياً، وتقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعملياتها التفتيشية في إيران من خلال مفتشيها و«العمل في هذا السياق مستمر ولم ولن يتوقف». أما حول الاتفاق النووي، فأكد إسلامي أن بلاده تخفض تعهداتها المنصوص عليها بالاتفاق بسبب الانسحاب الأميركي منه وتخلي واشنطن عن تعهداتها في رفع العقوبات، وعدم سماحها لبقية الأطراف بالتعاون مع إيران. وشدد على أن المنظمة تخفض تعهداتها بموجب قانون «الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات»، والذي أقره البرلمان الإيراني في 2020، لاتخاذ خطوات نووية منها رفع مستوى التخصيب وكذلك إلغاء العمل بالبروتوكول الإضافي الذي يحكم الرقابة الدولية على البرنامج النووي الإيراني بموجب اتفاق عام 2015.

> **محمد إسلامي: نحن الآن في مرحلة خفض الالتزامات النووية**

> **رحمان قهرمان بور: يمكن إنهاء تعاون إيران رداً على القرار المحتمل**

وفي الوقت الذي تضغط فيه الترويكا، على إصدار قرار ضد إيران، تعارض الولايات المتحدة ذلك، وفق وكالتي فرانس برس ورويترز، فيما كانت نقلت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، في 27 مايو الماضي، عن مسؤولين أميركيين خشيتهم أن تكون إيران أكثر تقلباً سياسياً وسط الانتخابات لاختيار الرئيس الجديد، رغم نفيهم ممارسة ضغوط بوجه إصدار قرار ضد إيران. ويقول مسؤولون أميركيون وفق الصحيفة، إن أوروبا يمكن أن تفعل المزيد لزيادة الضغط على إيران، بما في ذلك ضد البنوك الإيرانية التي تعمل في القارة وإدراج الحرس الثوري الإيراني بوصفها جماعة إرهابية. ولدى واشنطن استراتيجيتها الخاصة لزيادة الضغط على إيران بسبب أنشطتها النووية، والتي تشمل مطالبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإعداد تقرير شامل يحدد كل ما تعرفه عن فشل إيران في التعاون، بما سيزيد الضغط الدولي على طهران وفرض عقوبات عليها. يُذكر أن عقوبات أوروبية دخلت حيز التنفيذ عام 2011، وتمتد حتى 13 إبريل/ نيسان 2025، تشمل 227 شخصية و42 كياناً في إيران.

وفي السياق يعزو المتخصص الإيراني في الاتفاق النووي والعلاقات الإيرانية الأميركية، هادي خسروشاهين، معارضة واشنطن للقرار الأوروبي المرتقب إلى عوامل مهمة، منها مضامين المفاوضات السرية المستمرة في سلطنة عُمان بين كبير المفاوضين الإيرانيين علي باقري الذي تقلد قبل أسبوعين منصب وزير الخارجية بالوكالة بعد رحيل حسين أمير عبد اللهيان، والمبعوث الأميركي الخاص للشرق الأوسط بريت ماكغورك. ويضيف خسروشاهين في حديثه مع «العربي الجديد» أن الطرفين أجريا نحو ست جولات مباحثات في مسقط منذ 7 من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، مشيراً إلى عامل الانتخابات الرئاسية الأميركية الضاغط على الإدارة الأميركية لتهدئة الوضع وتجنب أي تصعيد في المنطقة، والذي «يمكن أن يؤثر سلباً على حظوظ الرئيس جو بايدن والتركيز على التصدي لروسيا والصين، باعتبارهما أهم أعداء الولايات المتحدة». ويخلص إلى أن الإدارة الأميركية في ظل قناعتها بعدم إمكانية التوصل إلى اتفاق مع طهران بشأن الملف النووي حالياً، «تسعى جاهدة إلى الحفاظ على الواقع الراهن مع إيران من دون تصعيد من جهة، وكذلك الاحتفاظ بالحد الأدنى أو المتوسط من الاتصالات والتعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن ملفات محددة، من جهة ثانية».

ويضيف أن الترويكا من خلال قرارها، تسعى إلى دفع غروسي إلى إصدار تقرير تحت مسمى «الاستنتاج الأوسع» المنصوص عليه بالاتفاق النووي والقرار الـ2231 الأممي، لتحميل إيران مسؤولية انتهاك الاتفاق النووي «مما يعني ذلك إصدار شهادة الوفاة الرسمية للاتفاق». ويقول إن الترويكا «على قناعة أن مخاوف يمكن أن تراود إيران من الوصول إلى هذه المرحلة وتبعاتها، يمكن أن تدفعها نحو القيام بتعهداتها وفق الاتفاق النووي وخارج اتفاق الضمانات». ويوضح أن «غروسي ليس ملزماً في هذا التقرير أن يذكر أن تخلي إيران عن التزاماتها النووية جاء ردةَ فعل على الانسحاب الأميركي من الاتفاق، مما سيؤدي بالقرار الأوروبي المحتمل والرد الإيراني عليه، إلى تصعيد التوتر حول الملف النووي خلال فترة الانتخابات الرئاسية في كل من إيران والولايات المتحدة». ويقول إن مثل هذا التصعيد «يشكل قلقاً للإدارة الأميركية التي تسعى إلى تعديل مسوّدة القرار والحؤول دون زيادة التوتر».

من جانبه يقول الخبير الإيراني رحمان قهرمان بور، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن الرد الإيراني على الأغلب «سيطاول جزءاً من مجالات التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي ليست ضمن تعهدات إيران الملزمة بموجب اتفاق الضمانات التابع لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية». ويشير إلى أن إيران «ما زالت تنفذ التزامات نووية طوعاً بحسب الاتفاق النووي، مثل تركيب جهاز فحص درجة نقاء اليورانيوم داخل أجهزة الطرد المركزي التي تخصب اليورانيوم بدرجة نقاء 60 %». أما مجال التعاون الآخر الذي يمكن أن يشمله الرد الإيراني بحسب قهرمان بور، فهو «حول الموقعين الاثنين المشتبهين بممارسة أنشطة نووية غير معلنة»، مضيفاً أن «تعاون إيران في هذا الملف ليس إلزامياً بموجب اتفاق الضمانات، بل هو إجراء طوعي وافقت عليه طهران سابقاً، وهي رداً على القرار الأوروبي يمكن أن تنهي التعاون في مثل هذه الإجراءات الطوعية».

الحدث

انتخابات الهند: ولاية ثالثة لمودي رغم تراجع شعبيته

أظهرت النتائج الأولية لفرز الأصوات في الانتخابات الهندية، أمس الثلاثاء، تقدم «بهاراتيا جاناتا» حزب رئيس الوزراء الهندوسي القومي ناريندرا مودي، في ظل انقسام المعارضة وتفاقم القلق حيال حقوق الأقليات. وأظهرت النتائج بعد فرز نحو 33 في المائة من الأصوات، حصول «بهاراتيا جاناتا» على ما نسبته 39 في المائة من الأصوات، وفق اللجنة الانتخابية. وحقق الحزب وحلفاؤه تقدماً في 300 مقعد على الأقل من أصل 545 مقعداً في «لوك سابها» (مجلس الشعب وهو الغرفة الأدنى في البرلمان الهندي). وتجاوز الحزب عتبة 272 مقعداً لضمان الغالبية في هذه الغرفة. مع العلم أن الانتخابات متعلقة بـ543 مقعداً من أصل 545، لأن لرئيس الدولة الحق في اختيار عضوين في «لوك سابها».

ورئيسة البلاد حالياً، هي دروبادي مورمو، المنتمية إلى حزب مودي. وكان «بهاراتيا جاناتا» قد فاز بـ303 مقاعد في آخر انتخابات جرت عام 2019. وفي مقابل تقدم مودي، الذي في وسعه الفوز بولاية ثالثة على رأس الحكومة الهندية بموجب هذه النتائج، فإن حزب المؤتمر، المعارض الرئيسي في البلاد، تقدم في 96 دائرة انتخابية. وكان مودي قد وضع سقفاً عالياً لتوقعاته الانتخابية، مراهناً في الحصول على 400 مقعد انتخابي، غير أنه بات من المستبعد الوصول إلى هذا السقف، حتى إن اتجاهات الفرز الأولية في مدينته الانتخابية، فاراناسي، أظهرت تقدمه في البداية ثم تراجعه، قبل التقدم مرة أخرى. وفاراناسي، الواقعة في ولاية أوتار براديش، مقدسة لدى الهندوس، لوقوعها على نهر غانج، الأساسي في العقيدة الهندوسية، ومحور الحج للهندوس.

وخاب أمل مودي في الحصول على 400 مقعد في «لوك سابها» على الرغم من استخدامه نبرة قومية متشددة خصوصاً ضد المسلمين الذين وصفهم خلال حملته الانتخابية بـ«المتسللين ذوي العائلات الكبيرة». وحذّر من أن حزب المؤتمر «سيجمع كل ثروة الهندوس ويعيد توزيعها بين المتسللين (المسلمين)»، منبهاً «النساء الهندوسيات من أنهم سيأخذون ذهبهن ويعيدون توزيعه على المسلمين». وخلال مسيرة عامة في بلدة خارغون بولاية ماديا براديش، قال مودي أيضاً إن «حزب المؤتمر يمارس جهاد التصويت من خلال توحيد المسلمين ضدي».

وادّعى خلال حملته، أنه في ظل حكم حزب المؤتمر، كان للمسلمين «الحق الأول في الموارد». وكان حزب المؤتمر، قد حكم الهند منذ استقلالها عن بريطانيا في عام 1947 وحتى عام 1977، عبر جواهر لا نهرو (1947 . 1964)، وغوزاريلال ناندا (حكم لشهرين في عام 1964)، ولا باهادور شاستري (1964 . 1966)، وناندا مجدداً (13 يوماً في عام 1966)، ثم إنديرا غاندي (1966 . 1977)، قبل بدء صعود «بهاراتيا جاناتا» إلى السلطة عبر مورارجي ديساي في عام 1977. وبين عامي 2004 و2014، كان مانموهان سينغ آخر رئيس وزراء من حزب المؤتمر، قبل مودي. وزادت هذه التصريحات من قلق العديد من أفراد الأقلية المسلمة، البالغ عددهم نحو 200 مليون حيال مستقبلهم في الدولة العلمانية دستورياً. كما أبدى مراقبون لوكالة فرانس برس، أن مساعي مودي للّعب على وتر النزعة القومية الهندوسية المتنامية «ستمنحه ولاية ثالثة»، بعد أولى في عام 2014 وثانية في عام 2018.

> **فشل مودي في الفوز بـ400 مقعد انتخابي من أصل 545 كما تعهّد**

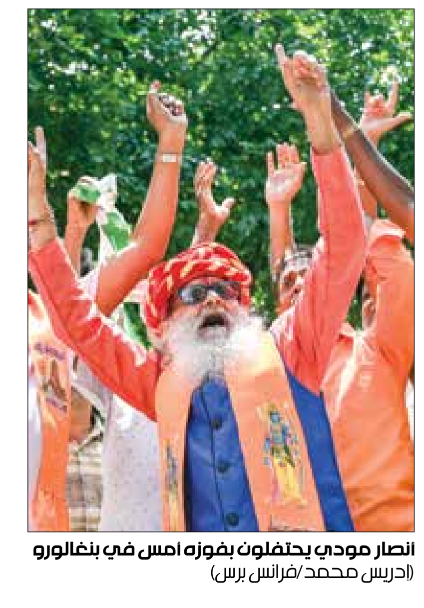

أنصار مودي يحتفلون بفوزه أمس في بنغالورو (ادريس محمد/فرانس برس)

وواجه معارضو مودي صعوبة في التصدي لحملة حزبه الضخمة، إذ أضعفتهم الخلافات الداخلية، إلى جانب القضايا الجنائية التي قالوا إنها مدفوعة سياسياً وهدفت إلى تحطيم أي منافسة. وذكر مركز أبحاث «فريدوم هاوس» الأميركي أن «حزب بهاراتيا جاناتا استخدم المؤسسات الحكومية بشكل متزايد لاستهداف المعارضين السياسيين». والأحد الماضي، عاد رئيس وزراء العاصمة نيودلهي أرفيند كيجريوال، وهو قيادي بارز في تحالف تم تشكيله لمنافسة مودي، إلى السجن. واعتُقل كيجريوال في مارس/ آذار الماضي، بعد تحقيق فساد استمر مدة طويلة، لكن أطلق سراحه لاحقاً وسمح له بمواصلة حملته شرط عودته إلى السجن فور انتهاء التصويت. وقال كيجريوال قبل تسليم نفسه: «عندما تصبح السلطة ديكتاتورية، يصبح السجن مسؤولية»، متعهّداً مواصلة «الكفاح» من خلف القضبان.

وجرت الانتخابات الهندية على مدى سبعة أسابيع بين 19 إبريل/نيسان الماضي و1 يونيو/حزيران الحالي، وشارك فيها ما نسبته 66,3 في المائة من الناخبين، وهي نسبة أقل بنقطة مئوية واحدة تقريباً عن تلك المسجلة في انتخابات عامة في 2019 عندما بلغت نسبة المشاركة 67,4 في المائة. وشارك عددهم 642 مليون مقترع من أصل 968 مليوناً يحق لهم الاقتراع، في أكبر دولة في عدد سكان في العالم بـ1,4 مليار نسمة. والانتخابات الهندية هي الأضخم في العالم، لجهة حجمها والتعقيدات اللوجستية المرتبطة بها، إذ أدلى الناخبون بأصواتهم في المدن الكبرى مثل نيودلهي وبومباي، كما في مناطق الغابات ذات الكثافة السكانية القليلة وفي منطقة كشمير الجبلية. وتم الإدلاء بالأصوات بوساطة آلات إلكترونية مما سمح بعملية فرز سريعة وصدور النتائج خلال ساعات. وكان رئيس مفوضية الانتخابات راجيف كومار قد تحدث، أول من أمس الاثنين، مشيراً إلى أن «على الناس أن يعرفوا مدى قوة الديمقراطية الهندية»، مؤكداً «لدينا عملية فرز متينة».

وأقرّ بأنه كان يتعيّن تنظيم الانتخابات قبل شهر من موعدها، إذ ضربت موجة حرّ شديدة شمال الهند، مع تجاوز الحرارة 45 درجة مئوية، مما دفع إلى إحجام بعض الناخبين عن المشاركة. كما لقي 33 موظفاً مسؤولاً عن الانتخابات حتفهم جراء الحر الشديد، السبت الماضي، في ولاية أوتار براديش وحدها، التي وصلت درجة الحرارة فيها إلى 46,9 درجة مئوية.

(الأناضول، أسوشييتد برس، فرانس برس، رويترز)

تقرير

حكومة مصطفى مدبولي

توقعات بعدم حصول تغييرات

يتوقع سياسيون وحزبيون في مصر عدم حصول تغييرات بسياسات حكومة مصطفى مدبولي

القاهرة ـ **العربي الجديد**

عبّر سياسيون وحزبيون مصريون عن عدم تفاؤلهم بحكومة مصطفى مدبولي الجديدة التي كلفه الرئيس عبد الفتاح السيسي بتشكيلها، عقب تقديم استقالته، أول من أمس الاثنين، وقدرتها على تقديم أداء أفضل من سابقتها، لا سيما في الملفات المهمة والحساسة مثل الصحة والتعليم والأمن الغذائي والمشاركة السياسية. وعزا هؤلاء ذلك إلى عدم رغبة النظام في إحداث أي تغيير في السياسات التي اتبعتها حكومات السيسي المتعاقبة، والتي تبنّت أولويات غير متناسبة مع حاجات الشعب الأساسية. وبحسب بيان رئاسي مصري صادر، أول من أمس الاثنين، فقد كلف السيسي مدبولي بتشكيل حكومة: «تعمل على تحقيق عدد من الأهداف، وعلى رأسها الحفاظ على محددات الأمن القومي المصري في ضوء التحديات الإقليمية والدولية، ووضع ملف بناء الإنسان المصري على رأس قائمة الأولويات، خصوصاً في مجالات الصحة والتعليم». ودعا البيان إلى «مواصلة جهود تطوير المشاركة السياسية، وكذلك على صعيد ملفات الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب بما يعزز ما تم إنجازه في هذا الصدد، وتطوير ملفات الثقافة والوعي الوطني، والخطاب الديني المعتدل على النحو الذي يرسخ مفاهيم المواطنة والسلام المجتمعي». كما تضمنت تكليفات السيسي بشأن تشكيل حكومة مصطفى مدبولي الجديدة: «مواصلة مسار الإصلاح الاقتصادي، مع التركيز على جذب وزيادة الاستثمارات المحلية والخارجية، وتشجيع نمو القطاع الخاص، وبذل كل الجهود للحد من ارتفاع الأسعار والتضخم وضبط الأسواق، وذلك في إطار تطوير شامل للأداء الاقتصادي للدولة في جميع القطاعات».

وتعليقاً على ذلك، قال نائب رئيس مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، عضو مجلس أمناء الحوار الوطني في مصر، عمرو هاشم ربيع، لـ«العربي الجديد»، إن «وجود رئيس الوزراء نفسه مع حكومة، حتى لو كانت جديدة، يعني اتباع السياسات والخطوات نفسها». وأضاف أن «الأمور ستبقى على ما هي عليه، والأولويات الضرورية غائبة وسيظل اعتماد الطرق والجسور كأساس للسياسات، كما لو كانت هي غذاء المصريين وشرابهم». وأوضح أن حكومة مصطفى مدبولي الجديدة «ستواصل أيضاً سماع صوت صندوق النقد الدولي وحده، من دون أي جهة أخرى لإصلاح الاقتصاد المصري». وشدّد ربيع على أن «مسألة فتح المجال العام ستبقى أيضاً مؤجلة وفي آخر اهتمامات الحكومة، مثلها مثل الاهتمام بملف حقوق الإنسان، الذي ترى الدولة أن معناه يقتصر فقط على حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، وحتى هذا المعنى تحته الكثير من الخطوط، فحتى هذه الحقوق لا تعتمد أو يؤخذ بها أصلاً، فما بالنا بالحقوق السياسية المغيبة أصلاً».

من جهته، اعتبر الأمين العام للحزب الاشتراكي المصري، أحمد بهاء الدين شعبان، لـ«العربي الجديد»، أن «التغيير الواجب والمطلوب، يجب أن يكون تغييراً في السياسات والتوجّهات في التعاطي مع كل الملفات، سواء المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، أو بقضايا الأمن القومي والحفاظ على المصالح العليا للشعب المصري، أو ما تتعلق بالسياسات الإقليمية والدولية، وليس مجرد تبديل أو تغيير وجوه، وأفراد». ورأى في تعليق حول حكومة مصطفى مدبولي الجديدة أنه «جرّبنا كثيراً عمليات استبدال الأقنعة الوزارية، لإيهام المصريين أن هناك تغييراً قد حدث، في حين أن الحقيقة كانت أنه يتم العمل على ترسيخ نفس السياسات والتوجّهات والانحيازات».

> **أحمد شعبان: حكومة مدبولي السابقة ساهمت بالإفقار**

> **عمرو هاشم ربيع: وجود مدبولي يعني اتباع الخطوات نفسها**

وقال شعبان إنه «من خلال تقييم حزبنا للسياسات ولمنهج وطريقة أداء مدبولي وحكومته، نجد أنها ساهمت بدور أكبر في إفقار الشعب المصري، وتقليص فرص التأسيس لاقتصاد وطني تنموي حقيقي، مُنتج ومكتفٍ ذاتياً، بل عملت بجهدٍ ومستوى غير مسبوق على بيع مقدرات الشعب المصري، وتسليمها لرأس المال الخليجي والأجنبي ولتابعيه من المصريين. كما ساهمت في تعميق غير مسبوق لمسلسل إغراق مصر في الديون». ولفت شعبان إلى أنه «من خلال هذا التقييم نُحذر من أن إعادة تكليف مدبولي هو إصرار على الاستمرار في تطبيق نفس السياسات، والسير على ذات الطريق الذي تسبّب في مسلسل الأزمات والفشل».

إلى ذلك، علّق أستاذ علم الاجتماع السياسي، سعيد صادق، لـ«العربي الجديد»، على تشكيل حكومة مصطفى مدبولي الجديدة، بالقول إن التغيير «يتوقف على عدة عوامل، فأكبر مشكلة تواجه المصريين، هي الأوضاع الاقتصادية الناتجة من القرارات الحكومية، وضعف التصدير، والاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، والأوضاع الإقليمية الصعبة مثل تأثيرات حرب غزة على قناة السويس والسياحة والاستثمار والدين المتفاقم والفساد». وبرأيه فإنه «إذا قامت الحكومة ومن ورائها النظام السياسي في إعادة النظر في السياسات العامة وكيفية تطويرها وتعزيز الصادرات وتوقفت حرب غزة وعادت الملاحة في البحر الأحمر والسياحة، يمكن أن يحدث تحسن اقتصادي». ولا يشترط الدستور المصري، تعيين رئيس حكومة جديد مع فترة الرئاسة الجديدة، التي بدأها السيسي عقب أدائه اليمين الدستورية في 2 إبريل/ نيسان الماضي، لكن العرف جرى بأن تقدّم الحكومة استقالتها للرئيس الجديد.

مصطفى مدبولي في نيروبي ـ كينيا، سبتمبر 2023 (لويس تاتو/فرانس برس)

السودان

الجيش يسقط مساعدات بالفاشر

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

أسقط الجيش السوداني، الذي يواجه هجوماً من قوات الدعم السريع في مدينة الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور، مساء أول من أمس الاثنين، 20 طناً من الأدوية المنقذة للحياة والمستلزمات الطبية في المدينة، لتغطي احتياجات الولاية الواقعة غرب السودان. وقالت وزارة الخارجية السودانية، أمس الثلاثاء، في بيان، إنّ الإسقاط «جاء في إطار اضطلاع الحكومة بمسؤولياتها للتصدي للأوضاع الإنسانية الناتجة عن عدوان المليشيا الإرهابية على ولاية شمال دارفور»، في إشارة إلى قوات الدعم، مضيفة أن ذلك تمّ بالتعاون مع وزارة الصحة الاتحادية ووزارة الصحة في الولاية والصندوق القومي للإمدادات الطبية.

وتشهد مدينة الفاشر، منذ 10 مايو/أيار الماضي، معارك عنيفة بين الجيش وحركات مسلحة متحالفة معه من جهة، وقوات الدعم من جهة أخرى، حيث تحاول قوات الدعم السيطرة على المدينة آخر معاقل الجيش في إقليم دارفور. وأودت الاشتباكات بحياة المئات من الأشخاص. واستنكرت وزارة الخارجية السودانية، أمس، ما عدّته تقاعساً من المنظمات الدولية «عن بذل ما هو مطلوب لتخفيف المعاناة الإنسانية في ولاية شمال دارفور، بحجة عدم فتح ممرات بعينها»، مجددة الدعوة لإدانة «المليشيا الإرهابية».

من مخيم للنازحين شمال الفاشر، 2019 (أشرف الشاذلي/فرانس برس)

رصد

أنقرة تتدخل لوقف اقتتال فصائلي

قتلى بإنزال لـ«التحالف» في دير الزور

مرسين ـ **وسام سليم**

قتل خمسة أشخاص، واعتقل اثنان، يعتقد أنهم من عناصر تنظيم داعش، فجر أمس الثلاثاء، في عملية إنزال جوي، نفذتها قوات التحالف الدولي بقيادة أميركية، مدعومة بقوات سورية الديمقراطية (قسد)، على أحد المنازل في ريف دير الزور، شرقي سورية. وأوضح الناشط الإعلامي في دير الزور، إبراهيم الحسن، لـ«العربي الجديد»، أن عملية الإنزال استهدفت أحد المنازل في قرية الدحلة، ضمن مناطق سيطرة «قسد» في ريف دير الزور الشرقي، وتخللتها اشتباكات مسلّحة عنيفة بين القوات المداهمة وعناصر من خلايا «داعش» تتحصن في داخله. وأكد أن العملية أسفرت عن مقتل خمسة أشخاص يعتقد أنهم من خلايا التنظيم واعتقال شخصين آخرين، وتفجير المنزل. وسبق أن اعتقلت قوات التحالف في مايو/أيار الماضي، قياديين اثنين من «داعش»، في عملية إنزال جوي نفذتها بالمشاركة مع «قسد»، في بلدة أم غربة في بادية دير الزور الشمالية، قرب الحدود السورية العراقية.

في غضون ذلك، ارتفعت أمس، إلى ثلاثة قتلى، حصيلة الاقتتال الفصائلي في ريف حلب، شمالي سورية، والذي نشب أول من أمس، بين فصائل تابعة للجيش الوطني السوري (التابع للمعارضة السورية) في مدينة عفرين. وأوضحت مصادر عسكرية مُقربة من الجيش الوطني السوري، لـ«العربي الجديد»، أن الاشتباكات العنيفة التي اندلعت مساء الاثنين، بين فصيلي فرقة سليمان شاه التي يقودها محمد الجاسم، المعروف باسم «أبو عمشة»، وفرقة الحمزة التي يقودها سيف بولاد من جهة، وفصيل حركة التحرير والبناء بقيادة الرائد حسين الحمادي من جهة أخرى، في شارع الفيلات داخل مدينة عفرين، قد قوبلت بطلب الاستخبارات التركية إيقافها فوراً، وهو ما تزامن مع دخول أرتال الشرطة العسكرية إلى أحياء عفرين لفضّ النزاع، في ظل تجهيز أرتال أخرى من قوات الشرطة العسكرية للتوجه إلى طريق جنديرس في الريف الشمالي من محافظة حلب.

وكانت مصادر عسكرية مُقربة من الجيش الوطني، قد أكدت أول من أمس لـ«العربي الجديد»، أن الاشتباكات بين هذه الفصائل، توسعت إلى منطقة جنديرس القريبة من عفرين، موضحةً أن القوة المشتركة المتمثلة في فرقتي الحمزة وسليمان شاه، تمكنت من السيطرة على قرية وحاجز تقع تحت سيطرة حركة البناء والتحرير، مُشيرةً إلى أن سبب الاشتباكات بين الطرفين هو خلاف على قطعة أرض تعود ملكيتها لمواطن كردي من أهالي المنطقة، وكان قد تم الاستيلاء عليها في وقت سابق.

شرق غرب

23 طائرة صينية في محيط تايوان

أعلنت وزارة الدفاع التايوانية، في بيان أمس الثلاثاء، رصد تحليق 23 طائرة صينية في محيط تايوان «من بينها 16 عبرت الخط الأوسط» الفاصل بين الجزيرة والصين. وأوضحت أن الطائرات تضمنت مقاتلات وطائرات نقل وأخرى من دون طيّار، مؤكدة أن الجيش «يتابع الوضع عن كثب».

(فرانس برس)

تشديد أمني بذكرى ضحايا تيان أنمين

سُجّل انتشار نقاط التفتيش ومركبات الشرطة على طول طريق رئيسي يؤدي إلى ميدان السلام السماوي في العاصمة الصينية بكين، في الذكرى الـ35 لحملة القمع الدموية على الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية عام 1989 في ساحة تيان أنمين، والتي صادفت أمس الثلاثاء. وألغت الصين منذ فترة طويلة أي إحياء لذكرى المجزرة، والتي لا يزال عدد القتلى فيها غير معروف فيما يعتقد أنهم بالمئات، إن لم يكن الآلاف.

(أسوشييتد برس)

أستراليا تجنّد أجانب لتعزيز قوات الجيش

أعلنت الحكومة الأسترالية، أمس الثلاثاء، بدء تجنيد بعض الأجانب في محاولة لزيادة عدد قوات الجيش. وقال وزير الدفاع ريتشارد مارليس (الصورة) إن الخطوة جزء من جهود بناء جيش قادر على التصدي للضغوط الأجنبية في المستقبل، مضيفاً أن أستراليا تعتمد في التجارة مع العالم على المسارات البحرية والجوية المفتوحة بما هي دولة جزرية، وبالتالي فهي عرضة لضغوط وإكراه من الجيوش الأجنبية. لكن الانضمام إلى الجيش سيقتصر على مواطني الدول الأعضاء في تحالف العيون الخمس (بين أميركا وبريطانيا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا)، الذين يحملون بطاقة إقامة دائمة في أستراليا.

(أسوشييتد برس)

الفيليبين تشكك برواية الصين حول حادث بحري

شكك رئيس أركان القوات المسلحة الفيليبينية، روميو براونر، أمس الثلاثاء، في ما عرضته كاميرات مراقبة تابعة للحكومة الصينية، لاثنين على الأقل من القوات الفيليبينية صوّبا، في 19 مايو/ أيار الماضي، بنادقهما تجاه خفر السواحل الصيني بمواجهة مع سفينة «بي آر بي سييرا مادري» الفيليبينية المتوقفة على جزيرة ساكند توماس شول في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه. وقال: «لن ننكر حقيقة أنهم كانوا مسلحين»، لكنهم «تمسكوا بأسلحتهم في جزء من قواعد الاشتباك»، بعدما استولت القوارب الصينية على بعض إمدادات السفينة.

(رويترز)

وزير الخارجية الكوبي يزور بكين

أعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية، ماو نينغ، أمس الثلاثاء، أن وزير الخارجية برونو رودريغيز باريلا (الصورة)، يعتزم القيام بزيارة رسمية إلى الصين من الخامس حتى التاسع من يونيو/ حزيران الحالي، تلبية لدعوة الصين. وأضافت أن «رودريغيز باريلا صديق قديم للشعب الصيني. الصين وكوبا بلدان رفيقان وشقيقان جيدان».

(رويترز، العربي الجديد)

بدأت خلال الأسبوع الحالي محاكمة نجل الرئيس الأميركي جو بايدن، بقضية ترتبط بشرائه مسدساً بطريقة غير قانونية. ويحاول البيت الأبيض تناول القضية على أنها مسألة عائلية خاصة، فيما يرتقب استغلالها من قبل الجمهوريين

قضية إدمان يتداخل فيها العائلي بالسياسي في توقيت حسّاس

محاكمة هانتر بايدن تُحرج الرئيس

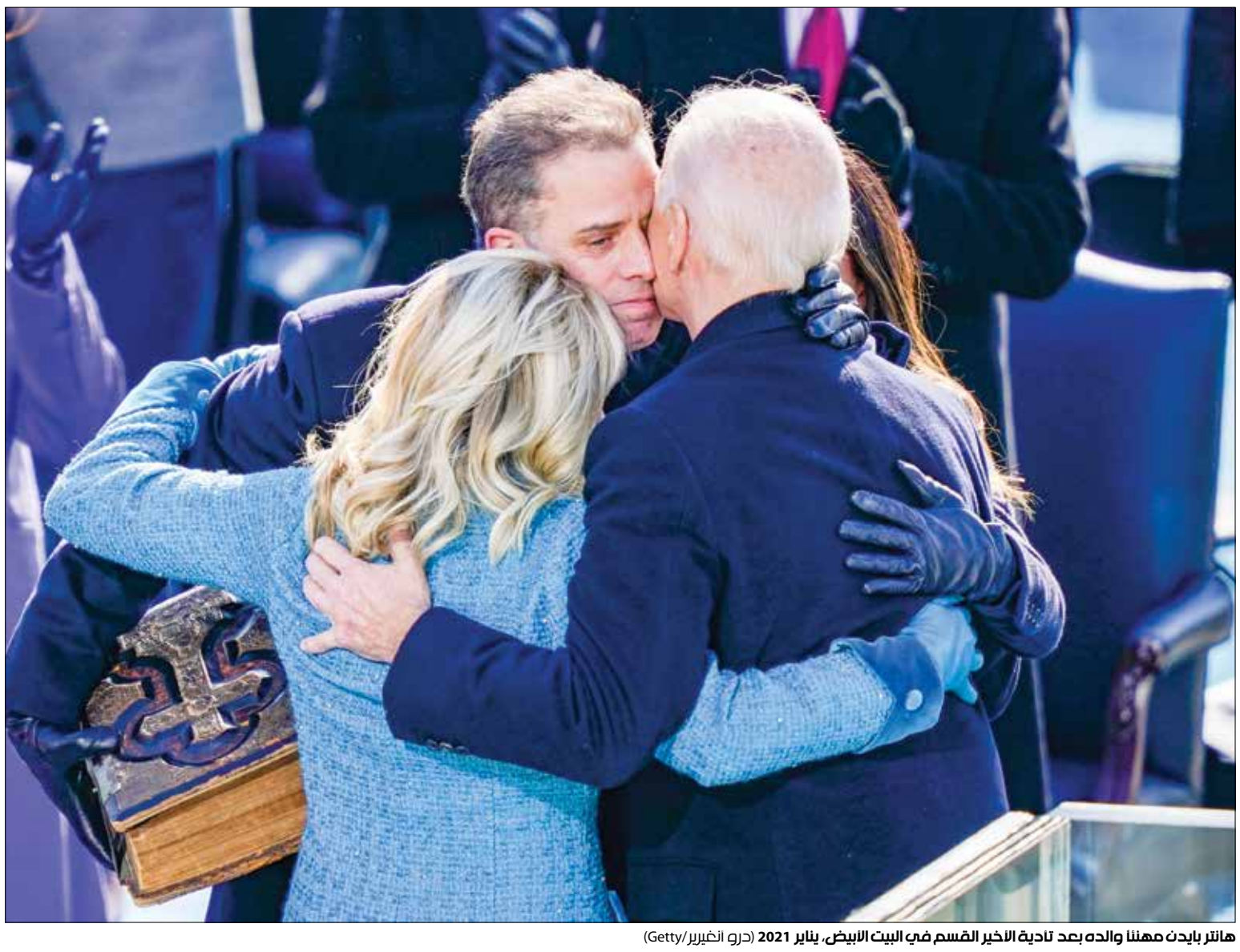

هانتر بايدن مهنئاً والده بعد تأدية الأخير القسم في البيت الأبيض، يناير 2021 (درو انغيرير/Getty)

واشنطن ـ **العربي الجديد**

بدأت أمس الثلاثاء، المرافعات الافتتاحية، في محكمة بولاية ديلاوير، بالقضية التي يلاحق بها نجل الرئيس الأميركي جو بايدن، هانتر، منذ سنوات، وذلك في مصادفة تحمل دلالات سياسية، إذ تتزامن المحاكمة، التي تقلّل عائلة بايدن من أهميتها، مع محاكمة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، بقضية دفع رشى لممثلة إباحية، والتي انتهت الأسبوع الماضي، بإيجاد ترامب مداناً، ومذنباً بـ34 تهمة موجهة إليه في هذه القضية، أهمها التلاعب بحسابات شركته المالية. وبينما من المتوقع أن يتنافس دونالد ترامب وجو بايدن على الرئاسة مجدداً، في انتخابات حامية، مقرّرة في الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، من المتوقع أن تؤجج فصول محاكمة هانتر بايدن، الذي لطالما شكّل تعاطيه المخدرات واتهامه من قبل خصوم والده بالفساد، الهجمات الجمهورية مجدداً على الأخير. علماً أن الرئيس الأميركي أكد أول من أمس الاثنين، تزامناً مع افتتاح جلسات محاكمة ابنه، أن ترامب «مجرم ومدان»، وهي المرة الأولى التي يكون فيها الرئيس الديمقراطي مباشراً في اتهامه لخصمه الجمهوري إلى هذا الحدّ. مع الإشارة أيضاً إلى أنه من المرات النادرة في التاريخ الأميركي التي يحاكم رئيس سابق، مرشح مجدداً للرئاسة، وابن رئيس في السلطة، ما سيُلقي بثقله على مزاج الناخبين الأميركيين، خصوصاً غير المتحمسين لكلا الرجلين.

وتتواصل فصول محاكمة نجل بايدن، هانتر، مع ما تسببه من متاعب للرئيس الثمانيني، إذ تأتي في موسم انتخابي دقيق وحسّاس. وأمس الثلاثاء، بدأت المرافعات الافتتاحية في قضية هانتر بايدن، الذي تنظر في تهمة حيازته سلاحاً نارياً بطريقة غير قانونية، وذلك في مسقط رأس هانتر، بلدة ويلمنغتون في ديلاوير، وبعد يوم من إنجاز عملية اختيار هيئة المحلفين. ولم يحضر الرئيس بايدن الجلسة الافتتاحية الاثنين، والتي حضرتها زوجته جيل، إلى جانب أفراد آخرين من عائلة بايدن. لكن جو بايدن وزوجته، أصدرا بياناً مشتركاً قبيل بدء المحاكمة، أكدا فيه أنهما فخوران بابنهما. وأضاف بايدن: «كرئيس لن أعلّق على إجراء فيدرالي جارٍ، ولكن كأب أكن حباً لا حدود له لابنيّ وأثق به وأحترم قوته». علماً أن جو بايدن لطالما عبّر عن عاطفته لعائلته، في مناسبات عدة، مستذكراً ابنه الآخر، بو، الذي توفي بالسرطان في 2015، وابنته نامي التي توفيت عندما كانت رضيعة بحادث سيارة عام 1972 (مع زوجته السابقة). وبشأن قضية ابنه هانتر، أشار بايدن في بيانه، إلى أن الصعوبات التي واجهها هانتر «ستلقى صدى في أوساط الكثير من الأشخاص»، في إشارة إلى مرحلة تعاطي الأخير للمخدرات، مضيفاً أن «صمود هانتر في مواجهة المحن والقوة التي جلبها إلى تعافيه ملهمة بالنسبة لنا. لدى العديد من العائلات أحباء تجاوزوا الإدمان ويعرف هؤلاء ما نعنيه». وكان بو وهانتر، قد أصيبا بحادث السيارة عام 1972.

وهانتر بايدن (54 عاماً) متّهم بالكذب بشأن إدمانه المخدرات عند ملئه استمارة للحصول على سلاح ناري في عام 2018. وتخصّ القضية والده أيضاً، لأن التحقيق شمل ما إذا كان بايدن الأب على علم بذلك. والقضية ترتبط بالفترة الطويلة التي قضاها هانتر بايدن، وهو محامٍ خريج جامعة «ييل»، مدمناً على المخدّرات. ويواجه هانتر بايدن، اتهامات أخرى في كاليفورنيا، لم تبدأ المحاكمة بها بعد، وذلك بالتهرب الضريبي.

وفي تفاصيل القضية التي بدأت المحاكمة بها، فإنّ هانتر بايدن، متهم بإفادته في وثائق قانونية لدى شرائه مسدساً من طراز «كولت كوبرا»، عيار 38 ميلليمتر، في عام 2018، بأنه «لا يستخدم المخدرات بشكل غير قانوني»، ما يعتبره الادعاء كذباً. كما أنه متهم بالحيازة بشكل غير قانوني لسلاح ناري كان بحوزته 11 يوماً في أكتوبر/تشرين الأول من ذلك العام. ويصّر هانتر بايدن على براءته، وكان توصل في وقت سابق إلى صفقة إقرار بالذنب مع الادعاء، لكنها انهارت، ما أدى إلى المحاكمة. ومن المقرر أن يستعرض المدعون العامون العديد من الأدلة، في خطوة ستكون غير مريحة لعائلة بايدن ترتبط بالسنوات التي قضاها هانتر مدمناً. واستدعى المدعون ثلاثة من شركاء بايدن الابن، بينهم لوندن روبرتس، والدة أحد أطفاله، للشهادة. من جهته، يتوقع بأن يشدّد نجل الرئيس الديمقراطي، الذي كتب كثيراً عن مرحلة إدمانه، على أنه لم يكن يعتبر نفسه مدمناً عندما اشترى المسدس، علماً أنه أعلن رسمياً أنه تخلص من الإدمان منذ العام 2019، ولاحقاً اعتبر أن الدعوى المرفوعة ضدّه تدبير من وزارة العدل في عهد ترامب. وفي حال إدانته، يمكن أن يواجه هانتر بايدن 25 عاماً في السجن، رغم أنه من الممكن أن يحصل على عقوبة أقل، على اعتبار أن لا سوابق لديه، حتى أنه قد يكون بإمكانه الإفلات من السجن. وفي كل الأحوال، أفاد البيت الأبيض العام الماضي، بأن هانتر بايدن لن يحصل على عفو رئاسي من الرئيس بايدن في حال إدانته.

> يتوقع أن تستمر محاكمة هانتر بايدن أسبوعين على أبعد تقدير

ولطالما استُهدف هانتر بايدن من قبل ترامب وغيره من الجمهوريين، كما ركّز الإعلام الأميركي المحافظ، وخصوصاً شبكة «فوكس» الإخبارية، على متابعته القانونية. وتمّ في هذا الإعلام، تسريب صور من فترة إدمانه، كما حقّق حلفاء ترامب بشأنه في الكونغرس الأميركي، بتهم الفساد واستغلال النفوذ، لكن لم توجه أي اتهامات له في هذا الصدد. كما أن حياة هانتر بايدن الخاصة المتشابكة وتعاملاته التجارية الخارجية المثيرة للجدل مع الصين وأوكرانيا، شكّلت أساس محاولات الجمهوريين في الكونغرس لإطلاق إجراءات عزل بحق الرئيس جو بايدن، لم تفض إلى أي نتيجة تذكر. وبالنسبة لحياته الخاصة، فإن التركيز كان على علاقته الخاصة بزوجة شقيقه الراحل، هالي، التي استعاد الإعلام قصة قيامها برمي المسدس، محل الشكوى، حين كان هانتر مقيماً ليلته عندها. وهالي قد تُستدعى للشهادة. وكذلك كاثلين، التي غادرت العائلة عندما علمت بعلاقة هانتر وهالي. وكانت القضية محل متابعة أيضاً، أخيراً، بعدما استبعد عدد من الأشخاص عن هيئة المحلفين، لمعرفتهم الشخصية بعائلة بايدن، كما استبعد آخرون، لأن لديهم مواقف سياسية «سلبية» أو «إيجابية» بشأن عائلة بايدن، بحسب ما ذكر تقرير لوكالة أسوشييتد برس، أمس الثلاثاء. وفي النهاية، شكّلت هيئة المحلفين أول من أمس، من ستة رجال وست نساء، بالإضافة إلى أربع نساء بصفة «بديلات». واختيرت هيئة المحلفين من بين 65 شخصاً تمّ ترشيح أسمائهم، لأن أسماء أعضاء الهيئة لم تنشر للعلن. ومن بينهم سيدّة أدينت شقيقتها بـ10 سنوات سجن، لتزوير بطاقة ائتمان وإدمان مخدرات. وستتعلق الكثير من الأسئلة حول إدمان هانتر، وحيازة السلاح. أما القضية الثانية المرفوعة ضدّه في كاليفورنيا، فتتعلق بتهم تهرب ضريبي، تقدر بـ1,4 مليون دولار، ويفترض أن تبدأ المحاكمة بها في سبتمبر/أيلول المقبل.

ويتداخل العام بالسياسي في قضية هانتر بايدن، لاسيما مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، التي ستجمع مجدداً جو بايدن ودونالد ترامب. وفي الأساس، وقبل فتح قضية هانتر بايدن المتعلقة بحمل السلاح غير القانوني، لطالما صوّب ترامب، على عائلة بايدن بما هي عائلة «فاسدة»، وقد كثّف هجومه منذ أن خرجت أخبار في عام 2019 أن بايدن يستعد للترشح للرئاسة. لكن في كل الأحوال، فإن استراتيجية ترامب، منذ أن تمّت ملاحقته بقضية التدخل الروسي في حملة الانتخابات الرئاسية عام 2016، والتي فاز فيها، وحتى قبل ذلك خلال حملته في ذلك العام التي نافس فيها وزيرة الخارجية الديمقراطية السابقة هيلاري كلينتون، طالب بملاحقة الأخيرة، بسبب قضية بريدها الإلكتروني (استخدمت بريدها الشخصي لمراسلات رسمية)، لكن ذلك لم يحصل. ويتهم ترامب في العموم، الديمقراطيين أو ما يسميها «الدولة العميقة»، بمطاردته قانونياً، أو ما يسميه كذلك «مطاردة الساحرات»، حيث إن حملاته الانتخابية تقوم بشكل أساسي، على التهويل من «الفساد» الذي يقول إنه يهمين على واشنطن، وحيث يدعي أن المؤامرات تحاك ضّده، لإعدامه سياسياً. وستشكل قضية هانتر بايدن، فصلاً من فصول هذا الصراع المحتدم، الذي تدخل فيها القضايا القانونية ومحاولات العزل في الكونغرس، من الباب العريض، وكلّها تشكل «مرة أولى» في التاريخ الأميركي، إذا ما استثنيت مرحلتا «ووترغيت» ومحاولة عزل الرئيس الأسبق بيل كلينتون.

قلق أميركي من التضليل الانتخابي

تتضافر عوامل عدة، بحسب لجنة استخبارات في الكونغرس، لخلق بيئة مؤاتية للتضليل الإعلامي، قبيل انتخابات الرئاسة الأميركية في نوفمبر، ومنها تطور تكتيكات الصين وروسيا، والذكاء الاصطناعي

قبل خمسة أشهر فقط من موعد الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، المقرّرة في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، أبدت لجنة في الكونغرس الأميركي، أول من أمس الاثنين، تخوفها مجدداً، من تدخل أجنبي في الانتخابات، وسط تصويب جديد على روسيا والصين. وفي هذا السياق، قال رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، السيناتور مارك وارنر، وهو ديمقراطي، إن الولايات المتحدة قد تكون أكثر هشاشة أمام التضليل الإعلامي الأجنبي الذي يهدف إلى التأثير على الناخبين وإضعاف الديمقراطية الأميركية، مما كان عليه الوضع قبل انتخابات 2020، التي تنافس فيها الرئيس الحالي جو بايدن، والسابق دونالد ترامب. واستند وارنر، في تقييمه، على عناصر عدة، أهمها: تطور تكتيكات التضليل الإعلامي التي تنتهجها الصين وروسيا، خطر وجود مرشحين (للرئاسة والكونغرس، لم يسمّهم) هم أنفسهم يمتلكون رغبة في نشر المعلومات المضلّلة، دخول برامج الذكاء الاصطناعي على الخط، والقادرة على تجهيز صور وفيديوهات وتسجيلات صوتية، يصعب تمييزها ممّا هو أصلي. وبحسب وارنر، فإن شركات التكنولوجيا تراجعت عن جهودها لحماية المستخدمين من المعلومات المضلّلة، في وقت تغرق في الجهود الحكومية لمحاربة هذه المشكلة، في جدالات تتعلق بإجراءات المراقبة ومدى المسموح به بشأن قيود الحظر. ونتيجة ذلك، اعتبر وارنر أن الولايات المتحدة قد تواجه هذا العام، خطراً أكبر لناحية التضليل المعلوماتي، مما كان عليه في عامي 2016 و2020. وأضاف: «قد نكون أيضاً أقلّ تحضّراً لهذه الأزمة، قبل 155 يوماً من الانتخابات، مما كنا عليه في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب»، وذلك بحسب مقابلة أجرته معه وكالة أسوشييتد برس.

وارنر: شركات التكنولوجيا تراجعت عن حماية المستخدمين (كيفين ديتش/Getty)

ولطالما حذّر مسؤولون أميركيون، ومسؤولون عن حملات انتخابية خلال الأعوام الأخيرة، وناشطون، ومهتمون بالقضايا المرتبطة بالديمقراطية، فضلاً عن باحثين، من أن روسيا والصين وإيران، بالإضافة إلى مجموعات محلية، سيستخدمون المنصات في العالم الافتراضي لنشر المعلومات الكاذبة والتي تساهم في خلق حالة من الاستقطاب السياسي، ولا سيما في ما يتعلق بالمنافسة الرئاسية بين بايدن وترامب.

وجاء تقييم وارنر السلبي، بعد أسابيع قليلة فقط، من إدلاء مسؤولين أمنيين كبار، بحسب «أسوشييتد برس»، بشهاداتهم أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الأميركي، والتي قالوا فيها إن البلاد حسّنت كثيراً أداءها في مجال محاربة التضليل الإعلامي. لكن في رأيهم، لا تزال عدد من التحديات ماثلة، وقد تجعل منظومة الحماية هذا العام، مختلفة. وأشاروا خصوصاً في هذا الصدد، إلى التحدي الذي يفرضه الذكاء الاصطناعي، في حين واجهت محاولات الوكالات الفيدرالية التواصل مع شركات التكنولوجيا صعوبات وتعقيدات، بسبب التأخير الذي فرضته قضايا مرفوعة بينها في المحاكم، والجدالات المتعلقة بدور الحكومة في مراقبة المحتوى السياسي. علماً أن المنصات الإلكترونية تسجّل ابتعاداً متزايداً عن السياسات المتشددة التي تمنع التضليل المتعلق بالانتخابات.

(أسوشييتد برس)